إصلاح الوضع الأمني في كركوك

تقرير الشرق الأوسط رقم 215 | 15 حزيران/يونيو 2020

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters
International Crisis Group
Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي..... i

I. مقدمة 1

II. المشهد الأمني المتحوّل في كركوك 3

آ. تغيير في البنية الأمنية في كركوك 3

1. ما قبل تنظيم الدولة الإسلامية: 2003-2014 3

2. خلال حقبة تنظيم الدولة الإسلامية: 2014-2017 4

3. ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية: 2017- الوقت الحاضر 6

ب. عودة بغداد 8

1. طنجرة ضغط اللاعبين الأمنيين..... 9

2. تهديد من بقايا تنظيم متمرد مسلح 11

3. مأزق سياسي 12

III. النفط والأمن في كركوك 14

IV. خيارات لترتيب أمني جديد 16

آ. الخيار 1: إعادة إحياء الإدارة الأمنية المشتركة..... 16

ب. الخيار 2: تعزيز الأمن بقوة محلية متعددة الإثنيات 17

V. الخلاصة 20

الملاحق

أ. خريطة العراق..... 21

ب. المناطق المتنازع عليها في العراق 22

ج. عن مجموعة الأزمات الدولية 23

د. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ العام 2017. 24

ه. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية..... 26

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ في تشرين الأول/أكتوبر 2017، استعاد الجيش العراقي سيطرة الحكومة المركزية على محافظة كركوك المتنازع عليها وعلى حقولها النفطية في شمال البلاد. ومنذ ذلك الحين، تقوم قوات اتحادية متعددة، بما فيها قوات شبه عسكرية، بأعمال الشرطة في المنطقة. الترتيبات الجديدة طمأنت العرب والتركمان في المحافظة لكنها أشعرت الأكراد المحليين بأنه تم التخلي عنهم.

لماذا حدث ذلك؟ كان السبب المباشر وراء تحرّك الحكومة الاتحادية إلى كركوك الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان الذي أجري في الشهر السابق، والذي أثار هواجس بغداد من أن حكومة إقليم كردستان في أربيل ستعلن قيام دولة كردية وستضم كركوك، والمناطق الأخرى المتنازع عليها وثرواتها النفطية.

ما أهمية ذلك؟ تحقيق توازن يرضي المجموعات الإثنية الثلاث في كركوك وذلك بضمان عدم هيمنة أي منها على الجهاز الأمني على حساب المجموعتين الأخريين، باعتبار ذلك شرطاً جوهرياً لاستقرار المنطقة. وحده ترتيب كذاك سيضمن التعايش السلمي وسيساعد على منع عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى الظهور.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على بغداد وأربيل، وبدعم دولي، تأسيس إدارة أمنية مشتركة في كركوك تشمل قوة متعددة الإثنيات يتم تجنيد أفرادها محلياً وتكون تحت القيادة الاتحادية. سيساعد هذا الترتيب على حماية المنطقة من تجدد أعمال التمرد المسلحة، ويسهم في تحقيق السلام بين المجتمعات المحلية ويضع الأسس لتسوية نهائية لوضع كركوك في العراق.

الملخص التنفيذي

بوصول الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلى نهايتها في عام 2017، عادت قضية المناطق المتنازع عليها في العراق، والتي تمتد على طول الحدود الداخلية بين إقليم كردستان والعراق الاتحادي، لتتصدر جدول أولويات بغداد. لقد كان وضع هذه المناطق، بما فيها كركوك وحقولها النفطية، منذ وقت طويل مصدراً للخلاف العميق بين بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل. وبلغت التوترات أوجها في تشرين الأول/أكتوبر 2017، بعد أن أجرت حكومة إقليم كردستان استفتاء لم يقتصر على إقليم كردستان بل شمل أيضاً المناطق المتنازع عليها، والتي يقطنها أكراد، وعرب، وتركمان وأقليات أقل عدداً. أرسلت بغداد قواتها إلى كركوك، فأخرجت المقاتلين الأكراد الذين كانوا قد سيطروا على المنطقة منذ عام 2014، بعد أن كان تنظيم الدولة الإسلامية قد أخرج الجيش العراقي منها. لقد طمأنت الترتيبات الجديدة السكان العرب والتركمان المحليين لكنها نفَّرت الأكراد؛ وبالتالي فإنها تزعزع الاستقرار بنفس القدر الذي كانت تفعله الترتيبات التي حلت محلها. ولذلك، ينبغي على بغداد وأربيل، وبدعم من الأمم المتحدة والحكومات الغربية والقوى الإقليمية، أن تضعا ترتيبات أمنية مشتركة في كركوك تشمل إنشاء قوة محلية متعددة الإثنيات تساعد على التوصل إلى اتفاق سياسي أوسع.

بدأت أحدث أزمة بشأن المناطق المتنازع عليها في حزيران/يونيو 2014، عندما دخل تنظيم الدولة الإسلامية إلى محافظة كركوك، ووصل إلى العاصمة التي تحمل اسمها. مع تلاشي وحدات الجيش العراقية التي كانت متمركزة هناك، سارعت البشمركة الكردية، وهي قوة عسكرية مكلفة بحراسة إقليم كردستان، إلى ملء الفراغ. وبدعم من إيران والتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، صدَّت التنظيم لمدة ثلاث سنوات وفي النهاية ألحقت به الهزيمة بالتعاون مع الجيش العراقي والقوات شبه العسكرية المرتبطة به. وسعياً منها لاستغلال توسع سيطرتها على أجزاء من محافظة كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، إضافة إلى الامتنان الغربي لتضحيات البشمركة، اندفعت حكومة إقليم كردستان في محاولة لإقامة دولة عبر تنظيم استفتاء في نهاية أيلول/سبتمبر 2017، متجاهلة نصيحة دولية شبه إجماعية بإلغاء أو تأجيل العملية. إيران وتركيا المجاورتان بشكل خاص، وفي كل منهما مكونات سكانية كردية، عارضتا الاستفتاء ودعمتا عودة القوات الحكومية إلى كركوك.

في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017، استعادت القوات الاتحادية اليد العليا في كركوك في تقدم سريع تحقق من خلال اتفاق مسبق مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يمثل أحد الفصائل الكردية الرئيسية، على سحب قواته. أشعل انتقال السيطرة على كركوك وحقولها النفطية، بشكل خاص، أزمة كردية داخلية بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، خصمه السياسي الرئيسي. كما أدى إلى قطع العلاقات بين الحكومتين المركزية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، غذى التوترات القائمة بين المكونات المحلية في كركوك، حيث شعر الأكراد المحليون بعدم الأمان دون القوات التي تمثلهم، في حين شعر العرب والتركمان، الذين كانوا يشعرون بالغبن لوقوعهم تحت سيطرة البشمركة منذ عام 2003، بأن وضعهم سيتحسن.

في أعقاب أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2017، صاغت الحكومة الاتحادية حلاً مؤقتاً لكركوك، فاستبدلت المحافظ الكردي بنائبه العربي بصفة محافظ بالوكالة ونشرت قوات اتحادية لإدارة الأمن الداخلي. وظل هذا الوضع معلقاً بالنظر إلى انشغال بغداد بالاضطرابات الشعبية في البلاد. وأدى عدم تسويته إلى احتكاكات خطيرة. تفتقر القوات الاتحادية التي نُشرت في كركوك إلى التماسك وإلى تفويض واضح، ما يترك ثغرات في ولايتها القضائية يمكن لتنظيم الدولة الإسلامية استغلالها. تشمل هذه القوات الجيش، والشرطة الاتحادية وقوات الحشد الشعبي، إضافة إلى الشرطة المحلية. ويُتَّهم عناصر في جميع هذه القوى بسوء السلوك، سواء عبر مضايقة السكان أو الانخراط في عمليات فساد صغيرة، بما في ذلك الابتزاز على نقاط التفتيش. علاوة على ذلك، فإن وجود بعض مجموعات الحشد الشعبي المرتبطة بإيران يُشعر السكان، وأغلبيتهم من السنة، بعدم الارتياح.

رغم أن العلاقات بين بغداد وأربيل كانت في حالة تعافي بعد الانتخابات الوطنية في أيار/مايو 2018 وتشكيل حكومة اتحادية جديدة في وقت لاحق من ذلك العام برئاسة عادل عبد المهدي، لم يتغير الكثير في كركوك. ففي شباط/فبراير 2019، شكلت الحكومة لجنة رفيعة المستوى تشمل مسؤولين اتحاديين ومحليين لمراجعة الثغرات الأمنية في المناطق المتنازع عليها. وفي حزيران/يونيو، اتفقت بغداد وأربيل على ترتيب أمني يشمل التنسيق المشترك بين الجيش والبشمركة. لكنهما لم تتمكنا من الاتفاق على ما إذا كانت البشمركة ستشغل مواقع داخل المحافظة أو فقط خارج حدودها الشمالية والشرقية. أسست الحكومة قيادة عمليات مشتركة جديدة في كركوك تشمل القوات الاتحادية لكن تستثني البشمركة. كما علقت الحكومة خطوات أخرى لتحقيق الاستقرار في المنطقة، مثل استبدال الشرطة الاتحادية بالجيش، الذي يتمتع بخبرة أكبر بكثير بالعمل بالتنسيق مع البشمركة.

وبوصول المبعوث الخاص الجديد للأمم المتحدة إلى العراق في مطلع 2019، بدأت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالانخراط مع أعضاء البرلمان الذين يمثلون كركوك في بغداد في حوار أمني بحثاً عن حلٍ أكثر ديمومة للمحافظة. يرفض ممثلو العرب والتركمان عودة البشمركة إلى المحافظة، ويفضلون تمركز الجيش الاتحادي على حدودها لإبقاء المقاتلين الأكراد خارجاً. بالنسبة للأمن الداخلي، يبدو أن ممثلي المجتمع المحلي، بمن فيهم الأكراد، يفضلون تأسيس قوة متعددة الإثنيات يتم تجنيد أفرادها حصراً من كركوك، لكن بقيادة اتحادية، لسد الثغرات الأمنية وتخفيف حدة التوترات بين مكونات المجتمع المحلي. يمكن لهذه القوة أن تحل محل قوات الأمن الخارجية التي تتبع لقوى سياسية مختلفة.

تعثرت المفاوضات بين بغداد وأربيل في أواخر عام 2019 وسط اضطرابات سياسية على مستوى البلاد. رغم ذلك، فإن اختلال التوازن الأمني في كركوك مستمر وسيظل يشكل عاملاً لعدم الاستقرار إذا لم تتم معالجته. ينبغي على الحكومة الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي أن تجعل من تصحيح هذا الوضع أولوية قصوى. كما ينبغي على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والقوى الإقليمية مثل تركيا وإيران، أن تنخرط في حوار مع بغداد وأربيل لإكمال عملية وضع قيادة عمليات مشتركة، وسحب القوات الاتحادية من المدن على مراحل، ودعم تأسيس قوة متعددة الإثنيات وغير تابعة لأي حزب سياسي للتحوط من نزعات التمرد المسلح والمحافظة على السلم بين مكونات المجتمع المحلي في كركوك.

كركوك/بغداد/أربيل/بروكسل، **15** حزيران/يونيو **2020**

إصلاح الوضع الأمني في كركوك

I. مقدمة

توصف كركوك عادة بأنها نسخة مصغرة من العراق، بتعددها الإثني والديني الغني الذي يشمل العرب، والكرد، والتركمان والكلدانيين – الآشوريين. كما أنها كانت في محور التنافس بين الحكومات الاتحادية المتعاقبة والحركة القومية الكردية. بعد الحرب العالمية الأولى، عندما انهارت الإمبراطورية العثمانية، ضمت بريطانيا كركوك إلى الدولة العراقية الجديدة التي أنشأتها، حيث وقعت في حزام بين المناطق ذات الأغلبية الكردية في الشمال والمناطق ذات الأغلبية العربية في الوسط والجنوب. اكتشاف النفط في مطلع عشرينيات القرن العشرين حوّل كركوك إلى محرك للنمو الاقتصادي في العراق. وحتى بعد أن عثرت التنقيبات على حقول نفط أكبر في الجنوب في الأربعينيات، ظلت كركوك محوراً وطنياً ودولياً للتنافس بسبب موقعها على الخط الفاصل بين المناطق العربية والكردية.[1] من وجهة نظر بغداد، قد تكون كركوك تراجعت في أهميتها كمركز لإنتاج النفط، لكن بالنسبة للأكراد فإنها ظلت موقع أكبر حقول النفط في الشمال والمغذية لتطلعاتهم السياسية.

فرض النظام البعثي، الذي وصل إلى السلطة عام 1968، نظاماً قمع السكان غير العرب. ففي كركوك أخرجت سياسات النظام – التي عُرفت بسياسات التعريب – بالقوة الأكراد، وإلى درجة أقل، التركمان من المحافظة، واستبدلتهم بعائلات عربية من الجنوب. كما فصل النظام المناطق ذات الأغلبية الكردية شمشال، وكلار، وكفري وطوز خورماتو عن محافظة كركوك، وأتبعها لمحافظات السليمانية، وديالى وصلاح الدين، على التوالي، لتقليص عدد السكان الأكراد والتركمان في كركوك.[2] خلال حملة الأنفال ضد المتمردين في عام 1988، انخرط النظام في عمليات قتل جماعية في ريف كركوك، حيث أفرغ المنطقة الغنية بالنفط والغاز من سكانها الريفيين الأكراد.[3]

أحدث الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 ومن ثم احتلاله تغييراً كبيراً على كركوك والمناطق المحاذية لها. فقد مكن الأكراد، الذين كانوا قد حصلوا على الحكم الذاتي من بغداد في عام 1991 بعد غزو العراق للكويت، عندما فرضت الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا منطقة حظر طيران في الشمال. رسَّم دستور عام 2005 الحدود الداخلية للعراق، فأسس إقليم كردستان الاتحادي في محافظات أربيل، ودهوك والسليمانية.[4] لكنه لم يسوّ مطالب الأكراد بأن تصبح مناطق أخرى، بما فيها كركوك، جزءاً من إقليم كردستان. المادة 140 من الدستور نصت على عملية من ثلاث مراحل لتسوية وضع هذه "المناطق المتنازع عليها" بحلول نهاية عام 2007: "التطبيع" (عكس التغييرات الديموغرافية التي أحدثها التعريب)، وإجراء تعداد عام للسكان ومن ثم إجراء استفتاء. مع اقتراب الموعد النهائي، لم تكن المرحلة الأولى قد اكتملت.[5] في هذه الأثناء، لم تتولَّ الحكومة الاتحادية ولا حكومة إقليم كردستان تطوير المحافظة، بل حمّلتا المسؤولية لبعضهما البعض عن تخلف اقتصادها، ومرافقها وخدماتها. علاوة على ذلك، فإن وضع المناطق المتنازع عليها قلّص قدرة السلطات المحلية على إدارة الموارد.

في هذه الأثناء، يسَّر الحزبان الكرديان الرئيسيان، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، اللذان هيمنا على إدارة كركوك، عودة آلاف الأسر الكردية إلى المحافظة. وليس هناك سجل واضح حول ما إذا كانت عمليات نقل الأسر قد اقتصرت على أولئك الذين كان النظام السابق قد هجّرهم (وأبناءهم وأحفادهم) أو ما إذا كان قد سُمح لعائلات لم تكن أصلاً من كركوك بالانتقال إليها أيضاً، كما ادعى

---

[1] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 194، **إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق**، 14 كانون الأول/ديسمبر 2018.

[2] Mohammed Ihsan, *Nation Building in Kurdistan* (London, 2017), p. 34.

[3] Human Rights Watch, *Iraq's Crime of Genocide: The Anfal Campaign against the Kurds* (New Haven, 1995).

[4] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 64، **العراق والأكراد: حل أزمة كركوك**، 19 نيسان/أبريل 2007. انظر أيضاً Robert K. Brigham, *The United States and Iraq since 1990: A Brief History with Documents* (Hoboken, 2014), p. 26.

[5] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 80، **النفط مقابل الارض: نحو المبادلة العظمى عن العراق والاكراد**، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2008. انظر أيضاً Liam Anderson and Gareth Stansfield, *Crisis in Kirkuk: The Ethnopolitics of Conflict and Compromise* (Philadelphia, 2009), pp. 154-163.

العرب والتركمان.[6] وشعر العرب والتركمان بالاستياء من الأحزاب الكردية بسبب هذه الممارسات، ومن الحكومة الاتحادية لعدم تدخلها لصالحهم، لكن لم يكن بوسعهم فعل شيء حيال ذلك.

وصلت السيطرة الكردية إلى أوجها خلال الفترة التي سيطر فيها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على نصف المحافظة (2014-2017)، وتمركز قرب الأطراف الغربية للمدينة. تولت القوات الكردية التي صدت تنظيم الدولة الإسلامية بعد تفكك الجيش العراقي السيطرة على جهاز الأمن المحلي، ما أشعر العرب والتركمان بالقلق.[7] شعر السكان العرب على نحو خاص بأنهم مستهدفين بسبب اعتبارهم من أتباع تنظيم الدولة الإسلامية. علاوة على ذلك، قامت القوات الكردية بحفر خندق يفصل الحويجة، وهي بلدة ذات أغلبية عربية، عن كركوك، ومنعت سكانها من الهرب إلى المدينة مع تقدم تنظيم الدولة. وقد كان ذلك فعلاً رمزياً؛ فبعض القوى السياسية الكردية التي تدعو إلى ضم محافظة كركوك إلى إقليم كردستان تسعى أيضاً إلى فصل الحويجة وجعلها تابعة لمحافظة صلاح الدين المجاورة.

تعرض المشهد الأمني لتغيير أخير في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، والذي حدث في معركة في الحويجة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2017. قبل أسبوعين فقط من ذلك التاريخ، في 25 أيلول/سبتمبر، كانت حكومة إقليم كردستان قد أجرت استفتاءاً على استقلال الإقليم الكردي، وهي عملية تصويت كانت قد جعلتها تشمل المناطق المتنازع عليها. أحدث الاستفتاء رد فعل من بغداد. ففي 16 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد التوصل إلى اتفاق مع فصائل في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لسحب قوات البشمركة الخاصة بها، أرسل رئيس الوزراء حيدر العبادي القوات الاتحادية شرقاً من الحويجة. واستعادت تلك القوات بسرعة مدينة كركوك؛ وبالنظر إلى أنها لم تواجه مقاومة تذكر، استعادت معظم المحافظة والمناطق الأخرى المتنازع عليها. فرضت بغداد هيكلية قيادية جديدة تتكون حصراً من القوات الاتحادية والشرطة المحلية. ووجد الأكراد أنفسهم في وضع يفتقرون فيه إلى قوة تمثلهم في المحافظة التي يشكلون فيها أكبر مجموعة إثنية ويعتبرونها ذات أهمية سياسية كبيرة.[8] كما عمق هذا التحول في الأحداث الانقسامات القائمة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وهو ما أضعف قدرة الأكراد على التصدي لهذا التحدي.

بالنظر إلى مطالب الأكراد القديمة بكركوك وتاريخ من العلاقات الصدامية مع الحكومات الاتحادية بعد عام 2003، لابد وأن يخلق الوضع الراهن توتراً دائماً قد يغذي حلقات جديدة من الصراع بين المكونات الإثنية. إضافة إلى ذلك، فإن غياب التنسيق بين قوات الأمن المتنافسة في مدينة كركوك ومحيطها يعيق قيام مقاربة متماسكة من شأنها أن تساعد على منع عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في الحويجة والمناطق المحيطة بها في غرب المحافظة.

ينظر هذا التقرير في الخيارات المتاحة لترتيبات أمنية قابلة للحياة في كركوك من منظور تاريخي، بالقيام أولاً بدراسة المراحل السابقة في الإدارة الأمنية من 2003 وحتى الوقت الحاضر، ومن ثم اقتراح خيارات لترتيب أكثر ديمومة. مع وجود حكومة جديدة في بغداد، ثمة فرصة لمعالجة هذه القضية من جديد. تم إجراء الأبحاث في كركوك، وبغداد، وأربيل والسليمانية في آذار، وتموز وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، حيث أجري أكثر من 50 مقابلة مع صُناع سياسات، ومشرعين، ومسؤولين أمنيين، وممثلين عن المجتمع المدني، ودبلوماسيين وسكان في كركوك.

[6] كُلفت لجنة المادة 140 وهيئة دعاوى الملكية اللتان أسستا بموجب دستور عام 2005 بتسوية النزاعات على المساكن، والأراضي والممتلكات لكنها أخفقت في تسوية آلاف الدعاوى على الممتلكات. ورغم أن هاتين الهيئتين ما تزالان موجودتين، فإنهما لم تحققا تقدماً منذ الموعد النهائي المحدد في عام 2007.

[7] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء عرب وتركمان في المجلس المحلي، كركوك، آذار/مارس 2019.

[8] الزعيم الراحل لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (ورئيس العراق) جلال طالباني كان يشير إلى كركوك عادة بأنها قُدس الأكراد.

II. المشهد الأمني المتحوّل في كركوك

آ. تغيير في البنية الأمنية في كركوك

1. ما قبل تنظيم الدولة الإسلامية: 2003-2014

شهدت فترة ما بعد 2003 حلقة من الصراع في سائر أنحاء البلاد. في عام 2005، انزلق العراق إلى حرب طائفية لم تخبو نارها إلى ما قبل ثلاث سنوات. تبعت ذلك فترة من الاستقرار النسبي، لكنها انتهت في 2011-2013، بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق واندلاع المظاهرات في المناطق ذات الأغلبية السنية، بما في ذلك في قضاء الحويجة جنوب غرب كركوك، ضد الحكومة التي يهيمن عليها الشيعة في بغداد والتي شعر العرب السنة بأنها تقصيهم عن السلطة. قمع رئيس الوزراء نوري المالكي الاحتجاجات بوحشية. ففي الحويجة، قتلت قوات الأمن العشرات في غارة على مخيم للمتظاهرين ادعت الحكومة أن مسلحين كانوا قد اخترقوه.[9] وفّر العنف أرضية خصبة لتنظيم الدولة الإسلامية، الذي شكل تجسيداً للقاعدة في العراق وشن حركة تمرد مسلح في البلاد منذ أواخر عام 2003 واستغل الفراغ الذي نشأ بسبب الحرب الأهلية في سورية بعد العام 2011 فعاد إلى الظهور بعد أن كان قد شارف على الهزيمة. بحلول نهاية عام 2013، كان أفراد تنظيم الدولة قد رسخوا وجودهم في مواقع الاحتجاجات في الأنبار، والحويجة ومناطق أخرى، مع قيام المتظاهرين بحمل السلاح وعقد بعضهم لتحالفات تكتيكية مع المسلحين.[10]

بين عامي 2003 و2009، وقعت الإدارة الأمنية في كركوك تحت سلطة القيادة الأميركية. ففي نيسان/أبريل 2003، سيطرت القوات الخاصة الأميركية التي عملت بشكل وثيق مع البشمركة لإلحاق الهزيمة بقوات النظام في شمال العراق على كركوك وحقولها النفطية. وسارع الأكراد إلى ملء بنية الإدارة المحلية التي تُركت فارغة من قبل النظام – على وقع احتجاجات شديدة اللهجة في البداية من السكان العرب والتركمان.[11] انتخب عبد الرحمن مصطفى، وهو محامٍ كردي محلي غير حزبي، محافظاً لكركوك في انتخابات لمجلس المحافظة أشرفت عليها السلطة المؤقتة للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.[12] في الانتخابات البلدية التي جرت في عام 2005، فازت قائمة كركوك المتآخية ذات الأغلبية الكردية بـ 26 من أصل 41 مقعداً في المجلس وباتت تسيطر على الإدارة بعد أن قاطع العرب العملية السياسية.[13] وما يزال المجلس قائماً حتى اليوم (رغم أن بعض أعضائه استبدلوا من قبل أحزابهم)، لأن كركوك، على عكس المحافظات العراقية الأخرى، لم تجرَ فيها انتخابات بلدية أخرى بسبب الشلل السياسي الداخلي.

مع قيام الولايات المتحدة بإعادة بناء الجيش العراقي الذي كانت قد سرحته وفككته في عام 2003، بدأت باستبدال قواتها بقوات اتحادية عراقية في عملية جرت على مراحل. بحلول نهاية عام 2006، كانت قد نقلت المسؤولية عن الأمن في كركوك للجيش العراقي، باستثناء مدينة كركوك وقضاء الحويجة، حيث ظلت القوات الأميركية موجودة فيهما. كانت الحويجة منصة انطلاق لنشر التمرد المسلح الذي غذى الحرب الطائفية التي استمرت بين عامي 2005 و2008. ولمواجهتها، جندت الولايات المتحدة ودربت رجالاً من القبائل العربية المحلية، أبناء العراق (الذين عرفوا أيضاً بمجالس الصحوات).[14] رغم أن مستوى العنف الإثني والطائفي في كركوك لم يصل إلى المستويات التي شهدها في أجزاء أخرى من البلاد، فإن التوترات بين المجتمعات المحلية، خصوصاً بين العرب والأكراد، استمرت.[15] وتمثل أحد الأسباب في عدم تنفيذ الحكومة لأحكام المادة 140. عندما مرّ الموعد النهائي المحدد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، أطلقت بعثة الأمم المتحدة

[9] "Iraq: Investigate Deadly Raid on Protest", Human Rights Watch, 24 April 2013.
[10] Crisis Group Middle East Briefing N°38, *Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box*, 20 June 2014.
[11] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 26، **أكراد العراق: نحو تسوية تاريخية؟**، 8 نيسان/أبريل 2004. انظر أيضاً Charles Briscoe, et al., *All Roads Lead to Baghdad* (Fort Bragg, NC, 2006).
[12] Sabrina Tavernise, "Kurds mobilize to elect one of their own in city of Kirkuk", *The New York Times*, 28 May 2003.
[13] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 56، **العراق والأكراد: بوادر معركة تختمر حول كركوك**، 18 تموز/يوليو 2006. انظر أيضاً Sean Kane, *Iraq's Disputed Territories: A View of the Political Horizon and Implications for U.S. Policy*, Peaceworks, no. 69, 2011.
[14] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 74، **العراق بعد الحشد العسكري I: المشهد السني الجديد**، 30 نيسان/أبريل 2008.
[15] Peter W. Connors, *The US Army in Kirkuk: Governance Operations on the Fault Lines of Iraqi Society, 2003-2009* (Fort Leavenworth, KS, 2011).

لمساعدة العراق مبادرة لتسوية وضع كركوك. وأجرت دراسة شاملة للمناطق المتنازع عليها، أكملتها في عام 2009، لكنها لم تنشر نتائجها أو تستخدمها لرسم طريق إلى الأمام.[16]

وفي نفس الوقت تقريباً، وقعت الولايات المتحدة والعراق اتفاقيتان، واحدة تتعلق بالعلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية والثانية تتعلق بالأمن.[17] الاتفاقية الثانية التي تُعرف باتفاقية وضع القوات، دخلت حيز التنفيذ في عام 2009، ونصت على التسليم التدريجي للمسؤوليات من الولايات المتحدة إلى العراق وتقليص عدد القوات الأميركية. في المناطق المتنازع عليها، وضع الضابط الأميركي المسؤول عن القيادة العسكرية في العراق، الجنرال ريموند أوديرنو، هيكلية لتشجيع الجيش العراقي والبشمركة على التعاون من خلال مراكز تنسيق ونقاط تفتيش مشتركة بإشراف أميركي.

شكل التطبيق تحدياً في كركوك، حيث طرحت جميع الأطراف مطالب متعارضة؛ إذ أصرت حكومة بغداد على الانسحاب الكامل للواء البشمركة العاشر، والذي كان قد تمركز في شمال المحافظة. عارض الأكراد هذا المطلب، واشتكوا من الوجود الأكبر بكثير للفرقة الثانية عشرة في الجيش العراقي. اتهم السكان العرب المحليون الولايات المتحدة بمحاباة الأكراد، بينما عبر الأكراد عن شكوكهم حيال ولاءات قادة الجيش، الذين كانوا قد خدموا في الجيش العراقي خلال حكم صدام حسين. رغم هذه الشكاوى، نجحت الآلية، حيث كانت القوات الأميركية تتوسط بين الطرفين. وتمكن قادة القوتين من تحاشي الصدامات المباشرة عبر التواصل والتنسيق، وكذلك من خلال إجراءات بناء الثقة.[18] على سبيل المثال، عينت البشمركة ضابط ارتباط في مركز التنسيق المشترك في كركوك، ودعي أعضاء المجلس البلدي إلى اجتماعات أمنية أسبوعية كانت في الماضي تقتصر على ممثلي الجيش، والشرطة المحلية والبشمركة.[19]

على المستوى الوطني، شكلت بغداد وأربيل "لجنة أمنية عليا" ضمت ممثلين عن وزارتي الدفاع والداخلية، إضافة إلى وزارة شؤون البشمركة في إقليم كردستان، وكانت تعقد اجتماعاتها في السفارة الأميركية. أشرفت اللجنة على عمل أربعة مراكز تنسيق في المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك في كركوك. وسيَّرت دوريات مشتركة تغطي المنطقة الواقعة بين الحدود الإيرانية والحدود السورية. المسؤولون الأمنيون الذين شاركوا في هذه اللجنة شرحوا أنها كانت تعمل بشكل جيد طالما ظل ضباط أميركيون يشرفون عليها، لكن التعاون بدأ بالتلاشي بعد انسحاب القوات الأميركية في عام 2011، وما تلا ذلك من تدهور أمني بسبب الرد القاسي لرئيس الوزراء المالكي على الاحتجاجات في المناطق العربية السنية. ورغم استمرار العمليات المشتركة بين الجيش والبشمركة أحياناً حتى عام 2013، فإن حكومة إقليم كردستان باتت تبدي نفاد صبر متزايد حيال الحكومة الاتحادية، وتبعث بتقارير تفيد بتنامي الوجود المسلح في الموصل تتجاهلها بغداد.[20]

2. خلال حقبة تنظيم الدولة الإسلامية: 2014-2017

عندما شن تنظيم الدولة الإسلامية هجومه على الموصل في 10 حزيران/يونيو 2014 واندفع جنوباً بسرعة، تفكك الجيش العراقي، منسحباً من مواقع في سائر أنحاء المناطق المتنازع عليها. بحلول 12 حزيران/يونيو، كانت جميع القوات الاتحادية قد غادرت كركوك. سارعت قوات البشمركة المتمركزة على المشارف الشمالية والشرقية للمدينة لدخول مركزها. هاجم تنظيم الدولة مواقع داخل قضاء كركوك (المنطقة المحيطة مباشرة بالمدينة) من الغرب في الأيام التالية وظل محتفظاً بناحيتين لفترة قصيرة من الزمن قبل أن يخرجه مقاتلو البشمركة منهما تحت غطاء جوي أميركي. نشأت جبهة جنوب غرب الطريق 80، الذي يمر عبر قضاء الدبس، على بعد نحو 15 كم شمال مدينة كركوك، ويستمر عبر قضاء داقوق إلى الجنوب الشرقي. وكان قضاء الحويجة الوحيد في محافظة كركوك الذي سقط بشكل كامل تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.[21]

---

[16] تقرير مجموعة الأزمات، **إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق**، مرجع سابق.

[17] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 99، **نهايات غير محسومة: قوات الأمن العراقية بين تخفيض عدد القوات الأميركية وانسحابها**، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2010. انظر أيضاً R. Chuck Mason, *US-Iraq Withdrawal/Status of Forces Agreement: Issues for Congressional Oversight,* Congressional Research Service, 13 July 2009.

[18] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط، **العراق والأكراد: مواجهة مخاوف الانسحاب**، 28 آذار/مارس 2011. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 88، **العراق والأكراد: اضطراب على خط التماس**، 8 تموز/يوليو 2009.

[19] Connors, *The US Army in Kirkuk*, op. cit.

[20] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع جبار ياور، الأمين العام لوزارة البشمركة، أربيل، 2 تموز/يوليو 2019؛ ومع مسؤول في وزارة الدفاع، بغداد، تموز/يوليو 2019.

[21] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل للقوة الجماعية المشتركة – عملية العزم الصُلب، التي يُشار إليها ايضاً بقوات التحالف، كركوك، نيسان/أربيل 2019.

سيطر حزبا الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني على جهاز أمن المحافظة. وتولى لواء البشمركة السبعين التابع للاتحاد الوطني الكردستاني المناطق الواقعة إلى جنوب وشرق المدينة باتجاه حدود محافظة السليمانية، بينما سيطر اللواء الثمانون التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني على المناطق الواقعة إلى شمال وغرب المدينة نحو محافظة أربيل، بما في ذلك حقول النفط الرئيسية في كركوك، محافظاً بذلك على استمرار إنتاجها. وحل خط أنابيب بني حديثاً عبر إقليم كردستان محل خط الأنابيب العراقي الاستراتيجي كركوك – بيجي – زاخو، الذي كان تنظيم الدولة الإسلامية قد دمره، ما مكن استمرار تصدير النفط الخام من كركوك عبر ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ولو بمستويات أقل مما كانت عليه قبل عام 2014.[22]

مع التوسع الجغرافي لتفويضها، تمكنت قوات أمن الأحزاب الكردية، الأسايش، من توسيع مهامها التقليدية من خلال مساعدة البشمركة في جمع المعلومات الاستخبارية والشرطة المحلية من خلال إنفاذ القانون، على سبيل المثال بالقيام بعمليات الاعتقال والإحالة إلى المحاكم.[23] تتمتع الأسايش بميزات التفويض الأوسع والتدريب الأفضل والتمويل الأكبر مما تتمتع به الشرطة المحلية؛ وبالتالي فإن سكان كركوك من جميع الإثنيات كانوا يبلغون عن الحوادث لأسايش بدلاً من الشرطة. لكن كان هناك خوف من الأسايش، خصوصاً في أوساط العرب والتركمان، الذين اتهموه بإساءة استعمال سلطاته في مضايقة المدنيين والقيام بعمليات احتجاز غير قانونية.[24] أحد مسؤولي أسايش التابع للاتحاد الوطني الكردستاني رفض الانتقادات بالإدعاء بأن الناس ليس لديهم مشكلة مع أسايش لكن البيانات الصادرة عن السياسيين الأكراد في كركوك تنعكس سلباً على المؤسسة.[25] مسؤول سابق في الأسايش ذهب أبعد من ذلك فقال إن أسايش ليس ذراعاً لحكومة إقليم كردستان بل للأحزاب الكردية، التي كانت تستخدمه فعلياً للدفع بأجنداتها الحزبية.[26] زاد دور أسايش، بشكل خاص، من التوترات الإثنية في وقت كان تنظيم الدولة الإسلامية يحاول فيه اختراق دفاعات المدينة.

شعر العرب والتركمان في كركوك على نحو متزايد بانعدام الأمن في ظل السيطرة الكردية. وشهدت الفترة الواقعة بين 2015 وأيلول/سبتمبر 2017 ما لا يقل عن 30 عملية اغتيال في مدينة كركوك، استهدفت السياسيين العرب والتركمان والموظفين الحكوميين، العديد منهم في شركة نورث أويل.[27] وما يزال مرتكبو هذه العمليات غير معروفين؛ وتساءل الممثلون السياسيون العرب والتركمان بشكل متكرر عن سبب إخفاق مؤسسات إنفاذ القانون الكردية في حل هذه القضايا.[28] كان أحد أبرز الضحايا عضو المجلس المحلي محمد خليل، رئيس الكتلة العربية، الذي اغتيل في كانون الأول/ديسمبر 2015.[29]

كان السكان العرب – حتى أولئك الذين هجروا بسبب القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية – عرضة بشكل خاص للمعاملة التمييزية من قبل قوات الأمن الكردية بسبب الشكوك أو الاتهامات بالارتباط بتنظيم الدولة الإسلامية. آلاف الأسر العربية المهجرة داخلياً داخل كركوك أو الواصلة إليها من محافظات أخرى تدفقت على المدينة ومحيطها، ما أدى إلى نشوء وضع إنساني سيء.[30] في أعقاب هجوم معقد شنه تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة كركوك في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2016، أمر المحافظ الكردي، نجم الدين كريم، بطرد السكان العرب الذين كانوا قد هجروا داخلياً (من قضاء الحويجة) ومن خارج المحافظة، إضافة إلى بعض الأشخاص الذين كانوا من سكان المدينة منذ وقت طويل.[31] هدمت قوات الأمن بيوتهم وأجبرت أسراً

[22] "Kirkuk oil still hostage to political stalemates", *Iraq Oil Report*, 1 March 2018.
[23] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الشرطة المحلية وفي الأسايش التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل وكركوك، أيلول/سبتمبر 2019.
[24] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، تموز/يوليو 2019.
[25] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في أسايش التابع للاتحاد الوطني الكردستاني، كركوك، أيلول/سبتمبر 2019.
[26] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سابق في أسايش التابع للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، أيلول/سبتمبر 2019.
[27] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل لمنظمة غير حكومية دولية، أربيل، أيلول/سبتمبر 2019.
[28] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو تركماني في المجلس المحلي، كركوك، نيسان/أبريل 2019.
[29] "UN Special Representative Condemns Assassination of Mohammed Khalil, Provincial Council Member of Kirkuk", UNAMI, 2 December 2015.
[30] Chloe Cornish, "The tragedy of Iraq's Sunnis", IRIN News, 16 September 2015.
[31] "The Campaign for Mosul, ISIS Counterattacks in Kirkuk", Institute for the Study of War, 21 October 2016.

على مغادرة المدينة والانتقال إلى المخيمات.[32] كما سوت البشمركة عدة قرى عربية بالأرض في قضائي الدبس والحويجة بتهمة استضافتها للمتمردين المسلحين.[33]

وجد الممثلون السياسيون العرب والتركمان أنفسهم مهمشين؛ حيث تم استبعاد أعضاء المجلس المحلي التركمان والعرب من اللجنة الأمنية للمحافظة، وأبقي العرب والتركمان خارج مناصب الخدمة المدنية في المحافظة والتي كانت قد خصصت لهم بموجب أحكام اتفاقات تقاسم السلطة. على سبيل المثال، ففي عام 2009، وافقت المجموعات الإثنية الثلاث على تقاسم مناصب الإدارة، حيث يأخذ الأكراد منصب المحافظ، والعرب نائب المحافظ والتركمان رئيس المجلس البلدي. لكن عندما انتخب رئيس المجلس التركماني عضواً في البرلمان في العام 2010، استبدلته الأحزاب الكردية بكردي.[34] كما شعر العرب أيضاً بالظلم بسبب ارتفاع عدد المحتجزين العرب في إقليم كردستان وحرمانهم من التواصل مع أسرهم أو تأكيد مواعيد محاكمتهم.[35] أحد أعضاء مجلس المحافظة شرح قائلاً إن لجنة المحافظة التي تعالج حالات العرب المسجونين تعمل ببطء شديد إلى حد الإيلام.[36]

رغم هذه الظروف الصعبة، احتفظت النخبة السياسية في كركوك بعلاقاتها القوية تقليدياً مع المكونات الإثنية، التي عززها تاريخ طويل من التزاوج المشترك. فجيل السياسيين الذين كانوا قد دخلوا هيكلية الحكم بعد عام 2003 كانوا جميعاً يعرفون بعضهم بعضاً، والعديد منهم درسوا معاً. في بعض الحالات، كانت العلاقات الشخصية تمنع اندلاع العنف في فترات الصراع السياسي. عضو عربي في مجلس المحافظة لاحظ قائلاً:

> عندما هاجرت عائلتي [الأكبر] من الحويجة، طلبت من أصدقائي الأكراد أن يسمحوا لهم بالدخول الآمن إلى المدينة. وبالنظر إلى أن [الأكراد] كانوا يعتبرون كل قادم من الحويجة [عضواً محتملاً في تنظيم الدولة الإسلامية]، كانوا يسمحون لعدد قليل فقط من الناس بدخول المدينة. لو لم يكن بيننا علاقات شخصية جيدة، لما كان ذلك ممكناً. رغم كل شيء حدث ذلك، وما زلنا نتحدث إلى بعضنا بعضاً.[37]

3. ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية: 2017 – الوقت الحاضر

في 25 أيلول/سبتمبر 2017، أجرت حكومة إقليم كردستان استفتاءاً على استقلال الأكراد في إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها. فازت القوى المؤيدة للاستقلال بأغلبية ساحقة.[38] نظمت حكومة إقليم كردستان التصويت رغم الاعتراضات القوية سواء من بغداد، التي اعتبرت الإجراء غير دستوري، أو من المجتمع الدولي، الذي وجد التوقيت على الأقل غير ملائم، وفي حالة الدولتين المجاورتين تركيا وإيران، تهديداً لسلامة أراضي العراق (وبالتالي لسلامة أراضيهما، بالنظر إلى مظالم وتطلعات السكان الأكراد فيهما). وكان إشكالياً على نحو خاص قرار حكومة إقليم كردستان إجراء الاستفتاء ليس فقط في محافظات الإقليم الثلاث بل أيضاً في المناطق المتنازع عليها، بما فيها كركوك.[39] قادة الاتحاد الوطني الكردستاني في كركوك وأطراف في القيادة المركزية للحزب رفضت أن يشمل التصويت كركوك، وهو الأمر الذي رتب له الحزب الديمقراطي الكردستاني.[40] حتى عائلة بارزاني الحاكمة، ورثت تراث الحزب الديمقراطي الكردستاني، كانوا منقسمين

---

[32] "KRG: Kurdish Forces Ejecting Arabs in Kirkuk", Human Rights Watch, 3 November 2016.

[33] "Marked with an X: Iraqi Kurdish Forces' Destruction of Villages, Homes in Conflict with ISIS", Human Rights Watch, 13 November 2016.

[34] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء عرب وتركمان في مجلس المحافظة، كركوك، آذار/مارس 2019.

[35] بعض حالات الاحتجاز هذه تعود إلى عام 2003. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في لجنة التحقيق المختصة بالمفقودين، بغداد، آذار/مارس 2019.

[36] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو عربي في مجلس المحافظة، كركوك، نيسان/أبريل 2019.

[37] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو عربي في مجلس المحافظة، كركوك، تموز/يوليو 2019.

[38] لا تتوفر أي أرقام ذات مصداقية. رفضت الأمم المتحدة مراقبة التصويت، ولم تنشر حكومة إقليم كردستان تفصيلاً للأصوات. إلا أن السكان الأكراد في شمال العراق كانوا دائماً يحملون آراء مؤيدة للاستقلال.

[39] رغم أن معظم الأحزاب الكردية، باستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني، رفضت فكرة إجراء الاستفتاء في المناطق المتنازع عليها، فإنها جميعاً شاركت في التصويت الذي جرى في مجلس محافظة كركوك في 29 آب/أغسطس 2017 ووافق على إجرائه. الأحزاب العربية والتركمانية قاطعت الجلسة، وكذلك ثلاثة من أعضاء المجلس غير الأكراد على قائمة كركوك المتآخية. صدر القرار بتصويت 23 من أصل 41 عضواً لصالحه. Raya Jalabi, "Iraq's Kirkuk province to vote in Kurdish independence referendum", Reuters, 29 August 2017.

[40] محافظ كركوك في عام 2017، العضو في الاتحاد الوطني الكردستاني نجم الدين كريم، عبر منذ عدة سنوات علناً عن عدم دعمه لضم كركوك من قبل إقليم كردستان، لكن في عام 2017 رمى بدعمه خلف رئيس إقليم كردستان، وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، وتحول إلى واحد من أقوى دعاة شمول كركوك في الاستفتاء على استقلال الأكراد. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات ، أربيل، كركوك وبيروت، 2017.

داخلياً حيال حكمة المضي قدماً في الاستفتاء، وخصوصاً شموله للمناطق المتنازع عليها، رغم أن أياً منهم لم يعترض علناً.[41]

عندما رأت الحكومة الاتحادية أن معظم اللاعبين الرئيسيين، مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإيران وتركيا، تدعم رفضها لإجراء الاستفتاء، استخدمت المرحلة الأخيرة من الحملة لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية فرصة لعكس السيطرة الكردية على كركوك. عندما فشلت بغداد في محاولاتها التفاوض على انسحاب البشمركة مع حكومة إقليم كردستان التي يهيمن عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، تحولت إلى فصائل في الاتحاد الوطني الكردستاني بدت مستعدة للتوصل إلى اتفاق.[42] في مناورة جرت في 16 تشرين الأول/أكتوبر، تقدم الجيش العراقي، مدعوماً بالشرطة الاتحادية ووحدات من الحشد الشعبي، على كركوك من الحويجة، حيث كانوا قد انتهوا من القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية. اندلعت أعمال قتالية متقطعة بشكل رئيسي مع وحدات الحزب الديمقراطي الكردستاني التي لم تنسحب فوراً، ما أدى إلى مقتل 70 من عناصر البشمركة.[43] وبالنظر إلى أنها لم تواجه مقاومة جدية، اندفعت القوات الاتحادية لتسيطر على معظم المناطق المتنازع عليها وتستعيد مواقع الجيش على طول "الخط الأخضر" الذي يرسم الحدود بين إقليم كردستان وباقي العراق. فرضت الحكومة حظراً على الرحلات الجوية إلى الإقليم واتخذت إجراءات عقابية أخرى ضد حكومة إقليم كردستان.[44]

من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، أسست الحكومة المقر المتقدم للعمليات المشتركة في كركوك، والذي كان يعرف سابقاً بقيادة عمليات كركوك، مباشرة بعد أن كانت قواتها قد فرضت سيطرتها الكاملة، وعينت اللواء معن السعدي، رئيس جهاز مكافحة الإرهاب، بصفته قائداً عاماً.[45] منذ البداية، ضم المقر المتقدم في كركوك الجيش والشرطة الاتحادية والحشد، إضافة إلى الشرطة المحلية. وتعمّد استبعاد البشمركة والأسايش الكرديتان. كما استبدلت الحكومة المحافظ الكردي، نجم الدين كريم، بنائبه العربي، راكان سعيد الجبوري، بصفة محافظ بالوكالة.[46]

وظلت الهيكلية الإدارية والأمنية كما هي منذ ذلك الحين، حيث تتناوب القوات الاتحادية على الوجود هناك دخولاً وخروجاً بشكل منتظم. فقد مجلس المحافظة فعاليته، بالنظر إلى أن معظم أعضاء قائمة كركوك المتآخية التي يقودها الأكراد، وهي أكبر مجموعة في المجلس حيث تشغل 26 من أصل 41 مقعداً، غادروا المحافظة عند سيطرة القوات الاتحادية.[47] وبالنظر إلى تجربتهم المريرة مع حملة التعريب التي شنها نظام صدام، فإن آلاف الأسر الكردية هربت من كركوك في 16 تشرين الأول/أكتوبر، خشية أن تعيد بغداد فرض سيطرتها الإدارية عن طريق العنف. وعندما رأت أن الجيش استعاد الهدوء، عادت معظم الأسر خلال أيام. إلا أن أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي والأشخاص المرتبطين بقوات الأمن التابعة للحزب أو للاتحاد الوطني الكردستاني، ظلوا في إقليم كردستان مع عائلاتهم.

يتبنى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني آراءً متباينة بشدة حول الوضع في كركوك. الجزء المؤيد للاستفتاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتبر فصائل الاتحاد الوطني الكردستاني التي تعاونت مع بغداد في تشرين الأول/أكتوبر 2017 خونة. وانسجاماً مع هذا المنظور، تبنى الحزب مقاربة أنهم لن يعودوا إلى كركوك إلى أن "يتم تطبيع الوضع في المدينة"، ما يعني العودة إلى الترتيبات التي كانت سائدة قبل وجود تنظيم الدولة الإسلامية والتي كان الجيش يسيّر بموجبها دوريات خارج

[41] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل وكركوك، تموز/يوليو 2019.

[42] عضو رفيع في الاتحاد الوطني الكردستاني شرح أن حكومة العبادي أرسلت وفوداً رفيعة المستوى إلى السليمانية قبل أحداث 16 تشرين الأول/أكتوبر. اجتمع وزير الداخلية العراقي، قاسم الأعرجي، وقائد قوة القدس الإيرانية، قاسم سليماني، مع كبار قادة الاتحاد الوطني الكردستاني وأقنعوهم بالانسحاب من ديالى وكركوك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الاتحاد الوطني الكردستاني، بغداد، تموز/يوليو 2019.

[43] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير وزارة شؤون البشمركة، أربيل، تموز/يوليو 2019.

[44] للمزيد حول الإجراءات التي اتخذتها حكومة بغداد، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها إيران وتركيا، انظر تقرير مجموعة الأزمات، **إعادة إحياء وساطة الأمم المتحدة بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها في العراق**، مرجع سابق.

[45] في شباط/فبراير 2019، نقل رئيس الوزراء عادل عبد المهدي رئيس المقر من جهاز مكافحة الإرهاب إلى اللواء 61 قوات خاصة وعين الفريق سعد حربية قائداً عاماً.

[46] Michael Knights and Bilal Wahab, "Setting the Stage for Provincial Elections in Kirkuk", Washington Institute for Near East Policy, 10 January 2018.

[47] أعضاء المجلس من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الإسلامي الكردستاني لم يعودوا إلى المحافظة. معظم أعضاء المجلس من الاتحاد الوطني الكردستاني عادوا بعد 16 تشرين الأول/أكتوبر بوقت قصير لكنهم رفضوا حضور اجتماعات المجلس. استمر عدد من الأعضاء الأكراد والعرب المستقلين على قائمة كركوك المتآخية في عملهم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو كردي مستقل في مجلس المحافظة، كركوك، تموز/يوليو 2019.

المدن وتقوم البشمركة بحراسة المناطق الحدودية المحاذية لإقليم كردستان. حينذاك، كان يُسمح لمؤسسات إنفاذ القانون فقط الدخول إلى البلدات، بما في ذلك الشرطة المحلية والأسايش.[48] مسؤول في أسايش التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني قال:

> لا مشكلة لدي في التعامل مع أي شخص إذا كانت تعليماتي تقضي بذلك. نحن نتبع أوامر قيادتنا. وإذا أمرنا بالعودة إلى كركوك سلماً والعمل مع القوات الاتحادية، سنفعل ذلك. وإذا أمرنا بالقيام بغير ذلك، فإننا سنفعل أيضاً.[49]

على النقيض من ذلك، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني حافظ على وجوده الرسمي في المدينة في أعقاب أحداث تشرين الأول/أكتوبر. إذ ما تزال مكاتب أسايش في الاتحاد الوطني الكردستاني تعمل، وتقوم بتبادل المعلومات وإحالة القضايا التي تحقق فيها إلى قوات الأمن الاتحادية. إلا أن الاتحاد الوطني الكردستاني يعتبر عسكرة مدينة كركوك ووجود قوات أمن متعددة أمراً مزعزعاً للاستقرار ويرغب بعودة البشمركة.[50]

ثمة اختلافات جوهرية بين الأكراد، من جهة، والعرب والتركمان، من جهة أخرى. كثير من العرب والتركمان عبروا عن ارتياحهم من عودة القوات الاتحادية إلى كركوك، مدعين أن وصول تنظيم الدولة الإسلامية إلى الأجزاء الغربية من المحافظة في العام 2014 مكّن الأحزاب الكردية من احتكار الإدارة والأمن في باقي أنحاء كركوك.[51] على العكس من ذلك، يشتكي السياسيون الأكراد من أنه تم تهميشهم في إدارة الحكم والأمن، حيث عزل المحافظ بالوكالة الممثلين الأكراد في اللجنة الأمنية في المحافظة. ويقولون إنه بناء على ذلك تمكنت قوات الأمن إعادة السكان العرب إلى المحافظة وتحابي مصالحهم على مصالح المجموعات الأخرى.[52]

لقد ادعى أكراد، وتركمان وحتى بعض العرب بوجود تمييز في الإدارة، واتهموا المحافظ بالوكالة بعكس ما يرون فيه تعيينات لصالح الأكراد خلال فترة الهيمنة الكردية وبأنه يخدم مصالح عائلته وقبيلته، الجبور.[53] في الحالات التي هرب فيها الممثلون الأكراد أو كانوا غائبين، عين المحافظ بالوكالة نظراء عرب بدلاً منهم.[54] كما ظهرت ادعاءات بوجود ممارسات تمييزية على نطاق واسع في المجال الاقتصادي أيضاً. فقد منحت إدارة المحافظة أموال المساعدات الاتحادية والدولية لإعادة الإعمار لمتعهدين عرب بشكل رئيسي.[55] لقد أمر المحافظ بالوكالة بطرد بعض الأسر الكردية، بشكل رئيسي تلك التي تقيم في المنازل التي تملكها الحكومة في حي عرفة في كركوك بتهمة أن الإدارة السابقة كانت قد أحضرت تلك الأسر إلى المدينة – أي أنها ليست أصلاً من كركوك.[56]

ب. عودة بغداد

أحدثت عودة الحكومة الاتحادية إلى كركوك تغييراً كبيراً في الإدارة اليومية للأمن وعقَّدت آفاق تسوية القضايا العالقة. رغم أن الصراعات بين المكونات المختلفة في كركوك تجري بشكل رئيسي على المستوى السياسي المحلي، فإن التوترات تنزع إلى الامتداد إلى السكان المدنيين في اللحظات السياسية المشحونة بالتوتر. وهذه المشكلة لا تقتصر على كركوك، فالتسييس والفساد مستشريان في جميع المؤسسات الأمنية

[48] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل، تموز/يوليو 2019.
[49] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في أسايش الحزب الديمقراطي الكردستاني، كركوك، أربيل، أيلول/سبتمبر 2019.
[50] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في أسايش الاتحاد الوطني الكردستاني، كركوك، أيلول/سبتمبر 2019.
[51] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء عرب وتركمان في مجلس المحافظة، تموز/يوليو 2019.
[52] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في مجلس المحافظة ومجلس النواب من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، بغداد وكركوك، تموز/يوليو 2019.
[53] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجال أعمال أكراد وتركمان، ومع زعماء قبليين عرب وأعضاء في مجلس المحافظة، كركوك، آذار/مارس وتموز/يوليو 2019. القبائل العربية الرئيسية في كركوك هي: الجبور والعبيد والحمدان.
[54] على سبيل المثال، هرب رئيس بلدية الدبس، عبد الله الصالحي، من القضاء قبل وصول القوات الاتحادية إلى المدينة في تشرين الأول/أكتوبر 2017؛ فاستبدله المحافظ بالوكالة برئيس بلدية ناحية الملتقى العربي السني، حسن عبد نصيف، من قبيلة الجبور. وفي داقوق، أعفى المحافظ بالوكالة رئيس البلدية الكردي المعيّن من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني، أمير خودا كرم، من واجباته لدعمه الاستفتاء ولمنحه حزب العمال الكردستاني – التنظيم المتمرد الذي يقاتل في تركيا – الإذن بفتح مكاتب في القضاء؛ واستبدله برئيس بلدية ناحية الرشاد العربي السني. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو كردي في مجلس المحافظة، كركوك، آذار/مارس 2019.
[55] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية، ومع أعضاء عرب وتركمان في مجلس المحافظة، كركوك، تموز/يوليو 2019.
[56] ليس هناك سجلات تظهر ما إذا كان نظام صدام قد أخرج هذه الأسر بالتحديد من كركوك من خلال سياسات التعريب. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع باحث في منظمة غير حكومية دولية، أربيل، تموز/يوليو 2019.

العراقية، التي توفر الأمن على نحو انتقائي، هذا إذا كانت توفره أصلاً. لكن في حالة كركوك، وبالنظر إلى وضعها غير المسوّى الذي يديم التنافس الإثني، فإن بيئة تعمل فيها قوات مسلحة متعددة لا تمتلك تفويضات واضحة تفاقم التوترات القائمة وتعقد التنسيق الأمني. علاوة على ذلك، فإن التنافس على النفوذ والسيطرة على مختلف الموارد بين القوى المسلحة يمكن أن يؤدي إلى العنف. ويفاقم هذا الوضع – وأسهم في تصعيده في أواخر العام 2019 – الاضطراب السياسي في بغداد وباقي أنحاء البلاد، وهو ما يمنع الحكومة الاتحادية من اتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين الوضع الأمني في كركوك.

1. طنجرة ضغط اللاعبين الأمنيين

لا يسهم تعدد اللاعبين الأمنيين في كركوك في استقرار المحافظة، بل إنه قد يسهم في تقويضه، كما يترك ثغرات يستغلها عناصر تنظيم الدولة الإسلامية. ويشمل اللاعبون الأمنيون الجيش العراقي، وجهاز مكافحة الإرهاب، والشرطة الاتحادية، وجملة من مجموعات الحشد، والشرطة المحلية ومختلف أجهزة المخابرات المرتبطة بمؤسسات الدولة والأحزاب السياسية. ولكل قوة تفويضها وخصوصيات بنيتها وارتباطاتها السياسية. من بين القوى الاتحادية الموجودة، فإن الجيش وحده يتمتع بتاريخ طويل من الخدمة الرسمية في المحافظة.[57] نُشر عناصر جهاز مكافحة الإرهاب، وهو قوة نخبة تابعة لرئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة ويشرف عليه مجلس الأمن الوطني، بوصفه القوة المقاتلة على الجبهة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الحويجة عام 2017. ومباشرة بعد أحداث 16 تشرين الأول/أكتوبر، تولى القيادة الكلية للقوات الاتحادية في كركوك. وكُلِّفت الفرق الخامسة والسادسة والرابعة عشرة في الشرطة الاتحادية بحفظ الأمن على حدود المحافظة، وفي المناطق الريفية وفي نقاط التفتيش على الطرق الرئيسية. وبالنظر إلى أنها تتبع لوزارة الداخلية، التي تولاها شيعي منذ عام 2003، فإنها قوة ذات أغلبية شيعية.

يسيّر الحشد دورياته بشكل رئيسي في المناطق غير الحضرية في الأجزاء الغربية والجنوبية للمحافظة، حيث ما يزال مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية يتجولون. فروع الحشد المحلية فقط تؤدي هذا الدور، في حين أن تنظيماته السياسية – منظمة بدر، وعصائب أهل الحق، وكتائب جند الإمام وكتائب حزب الله المدعومة إيرانياً – تحتفظ بمكاتب أو بوجود مسلح محدود في بعض بلدات المحافظة أيضاً. تشمل هذه الفروع المحلية اللواءين السادس عشر والثاني والخمسين التركمانيان الشيعيان في الحشد والمرتبطان بمنظمة بدر، ويعملان بشكل رئيسي في داقوق والمناطق الواقعة إلى جنوب مدينة كركوك المحاذية لقضاء الحويجة، واللواء 56 من الحشد القبلي في الحويجة، وهو عربي سني.[58] في حين أن المراتب الدنيا من هذه الألوية هم في غالبيتهم من السكان المحليين، فإن ضباطهم يتلقون الأوامر من لجنة الحشد المركزية في بغداد.[59]

هذه التركيبة الأمنية تحمل مخاطر محتملة على السلامة العامة لثلاثة أسباب رئيسية. فقد أدى وجود وحدات عسكرية بعد توقف العمليات الرئيسية ضد تنظيم الدولة الإسلامية بسنتين إلى نشوء بيئة تتنافس فيها القوات بدلاً من أن تتعاون مع بعضها بعضاً؛ وحقيقة أن هذه القوات في غالبيتها عربية وشيعية في محافظة مختلطة إثنياً وذات أغلبية سنية في كل المجموعات الإثنية زاد من الانتهاكات؛ كما أن تعدد قوات لا تمتلك بنية قيادية موحدة وتفتقر إلى التنسيق مكن أفرادها على ما يُزعم من الانخراط في أنشطة غير شرعية مربحة جداً، وهو الأمر الذي يمعن في تقويض الأمن.

إن سعة انتشار قوات الأمن بالكاد تطمئن المدنيين؛ حيث يظهر الرجال المسلحون في كل مكان، وكل اثنين منهم يرتديان لباساً رسمياً مختلفاً ويحملان شارات مختلفة على كتفيهما، ما يبعث على التشوش حول هوية القوة التي تتمتع بالتفويض القضائي في مكان ما والمسؤولة عن ماذا. علاوة على ذلك، عندما يرغب السكان بتقديم شكوى ضد المسلحين بسبب سوء السلوك أو النشاط غير القانوني، يجدون في كثير من الأحيان أن إحدى المجموعات تحمّل المسؤولية لمجموعة أخرى أو أن جميع المجموعات تقول إن المرتكبين مجرمون أو محتالون.[60]

تركيبة القوى الأمنية مثيرة للجدل، سواء بالنسبة للسكان المدنيين أو بالنسبة للأحزاب السياسية؛ فلدى السكان الأكراد، بشكل خاص، مخاوف عميقة من القوات الاتحادية (ذات الأغلبية العربية) بسبب تجربتهم مع القمع في ظل النظام السابق. والسكان السنة في غالبيتهم لديهم مخاوف من الهيمنة الشيعية على المشهد السياسي

[57] تقع جميع فرق الجيش تحت قيادة وزارة الدفاع، التي توالى عليها وزراء عرب سنة منذ عام 2003، استناداً إلى النظام العراقي غير الرسمي المتمثل في توزيع المناصب الحكومية طبقاً للانتماء الإثني – الطائفي (المحاصصة).

[58] تشكل اللواء التركماني الثاني والخمسين استجابة إلى فتوى آية الله العظمى علي السيستاني لحشد المتطوعين لمواجهة تهديد تنظيم الدولة الإسلامية. وقد كانت هذه الوحدة في المقدمة في عدة معارك مع تنظيم الدولة الإسلامية في البلدات ذات الأغلبية التركمانية في المناطق المتنازع عليها، مثل آمرلي في محافظة ديالى، وطوز خورماتو في صلاح الدين وتلعفر في نينوى.

[59] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد تركماني شيعي، كركوك، تموز/يوليو 2019.

[60] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ملاك أراضي، ورجال أعمال وموظفين حكوميين، كركوك، آذار/مارس وتموز/يوليو 2019.

في عراق ما بعد عام 2003. والعرب، والكرد والتركمان، وسنة كركوك لديهم شكوك في المؤسسات الاتحادية مثل الشرطة الاتحادية والحشد، ذات الأغلبية الشيعية. إن تعدد اللاعبين الأمنيين دون وجود هيكلية قيادية موحدة يتسبب في كثير من الأحيان في مشاكل في التنسيق، خصوصاً على طول خط التماس العربي – الكردي شمال المدينة. نقطة تفتيش ألتون كوبري على الطريق الواصل بين كركوك وأربيل هي نقطة التفتيش الوحيدة التي تديرها بشكل مشترك الشرطة الاتحادية والبشمركة. لقد حاول التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة جمع القوتين في العمليات على الحدود بين قضاء مخمور في أربيل وقضاء الدبس في كركوك، لكنهما لم تقوما سوى بمهمة واحدة مشتركة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019. ممثل للتحالف عزا غياب التعاون هذا إلى انعدام الثقة بين قادة البشمركة، وإلى أن قائد الفرقة 14 في الشرطة الاتحادية الذي كان، على حد قوله، غير مستعد لتحسين التنسيق.[61] قوات الحشد شبه العسكرية، من جهتها، يبدو أنها على علاقة متوترة مع السكان المدنيين والوحدات العسكرية الأخرى.

تنزع التوترات بين قوات الأمن إلى الاشتعال عندما لا تكون واجبات الدوريات واضحة أو عندما تسعى لتوسيع المناطق الواقعة تحت تفويضها. فحتى المرور عبر نقاط التفيش التابعة لبعضها البعض والانخراط في تبادلات لفظية يمكن أن يؤدي إلى تبادل لإطلاق النار ووقوع قتلى. تقع مثل تلك الحوادث بين جهاز مكافحة الإرهاب، والشرطة الاتحادية والحشد أسبوعياً تقريباً.[62] كما تحدث هجمات على قوات الأمن من قبل مرتكبين غير معروفين.[63] يدعي المسؤولون الأمنيون الاتحاديون أن المرتكبين هم عادة عصابات كردية مسلحة غير راضية على وجود القوات الاتحادية في كركوك، وتهدف إلى تقويض النظام الذي توفره العمليات الاتحادية.[64] عضوالأسايش أقر بذلك الاحتمال؛ فبالنظر إلى أن واجبه الرئيسي هو حماية المكوّن الكردي، فكلما رأى القوات الاتحادية تضايق السكان الأكراد يرد عليها بهجمات غير قاتلة.[65]

إن سلوك القادة الأفراد مهم. ففي الحويجة، ذكر السكان أن الوضع تحسن بالنسبة للمدنيين بعد شباط/فبراير 2019، عندما حلت الفرقة الثالثة في الشرطة الاتحادية محل الفرقة السادسة. وتبين أن الفرقة الثالثة قوة أكبر حجماً وأكثر احترافية ولم تنخرط في مضايقة السكان المحليين وعملت بجد على تحسين التنسيق الأمني مع القوات الأمنية المنتشرة في المنطقة.[66]

الفساد، المنهجي في المؤسسات العراقية، مستشرٍ أيضاً في أوساط قوات الأمن المتنافسة، التي تفتقر جميعها إلى القيادة والسيطرة القوية، في كركوك. على سبيل المثال، فقد كان أفراد في قوات الأمن ضالعين في تهريب النفط. وفي حين أن المهربين الرئيسيين هم من أفراد العصابات المحلية، فإن قوات الأمن تتورط في ذلك عبر تغاضيها المتعمد عن المواد غير المشروعة التي تمر عبر نقاط تفتيشها أو حتى أخذ جزء من العائدات من السائقين. في بعض الحالات، تحولت بعض قوات الأمن التي أرسلت لوقف التهريب هي نفسها إلى العمل في التهريب.[67] قاضٍ اتحادي في بغداد يتعامل مع حالات الفساد شرح أنه اطلع على شكاوى مقدمة حتى ضد قادة محترمين في جهاز مكافحة الإرهاب.[68]

فصائل الحشد المختلفة أسست هي أيضاً على ما يزعم أنشطة غير قانونية مولدة للدخل، مثل فرض الرسوم على محطات الوقود وسائقي الشاحنات على نقاط التفتيش. في داقوق والحويجة، يدعي السكان أن الحشد أقام

[61] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، كركوك، آذار/مارس 2019. تم استبدال قائد الفرقة 14 في الشرطة الاتحادية لاحقاً، إلا أن التنسيق الأمني لم يتحسن على ما يذكر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة قوات التحالف التي تقوده الولايات المتحدة، كركوك، أيلول/سبتمبر 2019.

[62] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، مع مسؤولين في جهاز مكافحة الإرهاب، والشرطة المحلية والشرطة الاتحادية، كركوك، آذار/مارس وتموز/يوليو 2019.

[63] في حزيران/يونيو 2019، على سبيل المثال، أطلق مهاجمون غير معروفين قذيفة صاروخية على مكتب اللواء 61 في القوات الخاصة في كركوك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، اللواء 61، كركوك، تموز/يوليو 2019.

[64] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية، كركوك، تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2019.

[65] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني مجند في أسايش، كركوك، أيلول/سبتمبر 2019. لم يقل ما إذا كانت قيادة أسايش العليا قد أمرت بمثل تلك الهجمات أو تغاضت عنها. ولم تتمكن مجموعة الأزمات من التحقق مما إذا كانت هذه الهجمات غير قاتلة فعلاً. قيادة أسايش في كركوك تنكر أي صلة بهذا الشخص ولا تقر الممارسة التي يدعي أنها واجبه: "ليست سياسة جهازنا أن يشن هجمات قاتلة أو غير قاتلة ضد سلطة كركوك، ونحن ندين هذه الأفعال". مراسلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر البريد الإلكتروني، مع ضابط ارتباط أسايش في كركوك، 23 تموز/يوليو 2020.

[66] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع زعيم قبلي عربي، ورئيس بلدية الحويجة، و أصحاب محلات تجارية، وقادة في الشرطة المحلية، الحويجة، آذار/مارس 2019.

[67] "Kirkuk oil smuggling rings thrive amidst corruption", *Iraq Oil Report*, 31 January 2019.

[68] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قاضٍ اتحادي، بغداد، تموز/يوليو 2019.

نقاط تفتيش غير مخول بإقامتها.[69] قائد شيعي تركماني في الحشد، قال إنه تعرض للمرور على نقاط تفتيش مزيفة للحشد، وادعى أن ثمة أفراداً ومجموعات منخرطون في أنشطة غير قانونية لحسابهم. وقال إنه لا يتساهل أبداً حيال مثل هذا السلوك بين صفوف قواته.[70] كما يتهم الحشد بابتزاز أصحاب المحلات التجارية مقابل حمايتهم. أحد التجار في مدينة كركوك ادعى أنه أجبر على دفع ما يعادل 50 دولاراً شهرياً لشركة أمنية يديرها حزب سياسي، وأخبر أنه إذا رفض الدفع فإن محله سيكون غير آمن ليلاً.[71] صاحب محل تجاري آخر قال إن هذا النوع من الابتزاز حدث عندما كانت الأحزاب الكردية مسؤولة أيضاً، لكن المبتزين كانوا رجال عصابات تجاهلهم أسايش على أنهم مجرمون صغار (حتى لو حصل بعض أفراد أسايش أحياناً على حصة من الأرباح).[72]

ما يضيف إلى تشوش الصورة هو انخراط قوات الأمن، خصوصاً الحشد، في مسائل تقع خارج مجال اختصاصها. يلعب قادة الحشد أدواراً عسكرية ومدنية مزدوجة، حيث يقومون أيضاً بالعمل السياسي والاجتماعي، على سبيل المثال، فإن القائد التركماني للواء الحشد 52 هو أيضاً رئيس مكتب الحشد في كركوك، وهو بشكل أساسي منظمة سياسية. الألوية الشيعية في الحشد تدير حملات سياسية واجتماعية واسعة عبر منظمات الطلاب والمستوصفات التي توفر الخدمات الطبية المجانية.[73] في كركوك ذات الأغلبية السنية، يتشاطر السكان على اختلاف انتمائهم الإثني مخاوف من الأجندة السياسية بعيدة المدى للحشد بصفته مؤسسة شيعية مدعومة بشكل كبير من إيران. سياسي تركماني سني لاحظ قائلاً:

> نحن كتركمان سنة متخوفون بالطبع من توسع إيران عبر الميليشيات الشيعية في كركوك. لقد فتحت الأحزاب الشيعية العديد من المكاتب في كركوك لم تكن موجودة قبل الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.[74]

في الحويجة، حيث يتكون اللواء 56 في الحشد من السنة، ينطوي الوضع على مفارقة؛ فقائد اللواء، وهو عربي سني قاتل إلى جانب القوات الاتحادية – أولاً مع مجالس الصحوات قبل عقد من الزمن، ولاحقاً مع الحشد السني – ضد مجموعات المتمردين المتوالية التي ظهرت في القضاء، اشتكى من أن لجنة الحشد المركزية تميز ضد وحدته، حيث ترسل لها معدات أدنى مستوى من تلك التي ترسلها إلى الألوية الشيعية.[75] يبدو هذا الادعاء قابلاً للتصديق وتدعمه شكاوى مشابهة في محافظات أخرى. فوحدات الحشد القبلية السنية في سائر أنحاء البلاد لها مكانة متدنية داخل التراتبية المؤسساتية للحشد، بحيث إن دورها ينحصر دائماً في مناطقها المحلية، وهو قيد تفاقمه التوترات الطائفية.

2. تهديد من بقايا تنظيم متمرد مسلح

إن إلحاق الهزيمة العسكرية بتنظيم الدولة الإسلامية في الحويجة لم يمنع بقايا عنف التنظيم المتمرد المسلح من التأثير على القضاء. لم ينفذ تنظيم الدولة الإسلامية سوى عدد قليل من الهجمات في مراكز سكانية كبيرة. بدلاً من ذلك، فإن نشاطه يتركز في المناطق الريفية من الحويجة، خصوصاً المناطق الواقعة على حدود قضائي الدبس وداقوق، حيث تستهدف العبوات الناسفة المزروعة على جوانب الطرق قوات الأمن، كما يطلق المسلحون أحياناً قذائف الهاون على القرى والبلدات.[76] بدا أن هذه الهجمات تتصاعد في نيسان/أبريل 2020. طبقاً لمحلل في مجموعة الأزمات:

> ما تزال أحدث هجمات تنظيم الدولة الإسلامية تنفذ بنفس مستوى التعقيد التقني تقريباً [كما في الفترة 2013-2014]، من قبل وحدات تعمل على طريقة حرب العصابات في المناطق الوعرة من نينوى إلى ديالى، بما في ذلك المناطق المتنازع عليها بين بغداد وإقليم كردستان. لكن يبدو أن تلك الهجمات أصبحت

[69] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين محليين، وسائق شاحنة، وزعماء قبليين، كركوك، داقوق والحويجة، آذار/مارس وتموز/يوليو 2019.
[70] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد تركماني شيعي، كركوك، تموز/يوليو 2019.
[71] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صاحب محل تجاري، كركوك، تموز/يوليو 2019.
[72] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال تركماني، كركوك، آذار/مارس 2019.
[73] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الحشد، كركوك، آذار/مارس 2019.
[74] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي تركماني سني، كركوك، آذار/مارس 2019.
[75] واشتكى من أنه لم يستطع أيضاً الاستفادة من موازنة المحافظة، رغم حقيقة أن المحافظ بالوكالة سني من منطقة الحويجة وبالتالي فهو نظرياً متعاطف مع مشكلته. وقال إنه بدلاً من ذلك فإن اللواء يعتمد على الدعم المالي المحلي والأسلحة المحلية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حسين علي نجم، قائد اللواء 56 في الحشد، الحويجة، 31 آذار/مارس 2019.
[76] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني محلي، الحويجة، آذار/مارس 2019.

أكثر جرأة، فقد حدثت المزيد من الاعتداءات على قوات الأمن العراقية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، وهناك المزيد من الهجمات التي تتم في وضح النهار.[77]

ويبقى قضاء الحويجة هو الأكثر عرضة لنشاط المتمردين المسلحين لعدة أسباب؛ فهو يقع على السلاسل الجبلية التي استخدمها مسلحو تنظيم الدولة كملاذات آمنة وكمنصات لشن هجماتهم. طبيعة الأرض تعقد التنسيق الفعال مع قوات الأمن في المناطق المجاورة مثل قضاء مخمور، ومحافظتي صلاح الدين وديالى، التي تتعامل كل منها مع استمرار نشاط مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية.[78] كما توجد الفجوات في قضائي الدبس وداقوق، حيث كانت البشمركة تسير دوريات بالاشتراك مع الجيش. ويشرح المسؤولون الأمنيون أن المسافة بين القوات المنتشرة تتراوح بين 1 إلى 5 كم.[79]

في الحويجة، يقوم عناصر تنظيم الدولة الإسلامية بترحيل المدنيين الريفيين، ويستهدفون مخاتير القرى وزعماء القبائل فيختطفونهم أو يغتالونهم. في العديد من الحالات، يتمكن عناصر التنظيم من اختراق المناطق من خلال العلاقات العائلية.[80] يطلب من مجلس القضاء والزعماء القبليين باستمرار التدخل في النزاعات العائلية عندما يكون أفراد العائلات قد قاتلوا مع تنظيم الدولة أو وقفوا إلى جانبه. واشتكى رئيس بلدية الحويجة من أنه لم يتلقَ دعماً لا من محافظة كركوك ولا من الحكومة الاتحادية للتعامل مع وجود العائلات المرتبطة بتنظيم الدولة.[81]

3. مأزق سياسي

يتشابك الوضع الأمني في كركوك مع النزاعات السياسية الناجمة عن الوضع غير المسوى للمحافظة. بعد عامين ونصف العام من أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2019، ما يزال للمحافظة محافظ بالوكالة، وهناك عدة أسباب للتأخر في تعيين محافظ؛ فقد أعاقت عمليات تشكيل الحكومة في بغداد وإقليم كردستان على حد سواء التقدم في كركوك. في الحياة السياسية العراقية ما بعد عام 2003، من المعتاد أن يخلق نظام المحاصصة سلسلة من المنافسات على المناصب في الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات والمجالس المحلية، إضافة إلى أن نظام توزيع الأدوار من قبل حكومة إقليم كردستان يشكل عامل تعقيد إضافي في إقليم كردستان.[82] فخلال عملية تشكيل حكومة إقليم كردستان في عام 2019، سعى الاتحاد الوطني الكردستاني للتوصل إلى رزمة من الصفقات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني تغطي المناصب في بغداد، وإربيل وكذلك في محافظة كركوك، إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض ذلك.[83]

في النهاية، مضت الأحزاب لتشكيل حكومة جديدة لإقليم كردستان دون التوصل إلى اتفاق حول محافظ كركوك، فظل المحافظ بالوكالة في مكانه. منصب محافظ كركوك حساس على نحو خاص لأن المحافظ، وعلى عكس المحافظات الأخرى، هو رئيس اللجنة الأمنية. وبتلك الصفة، لديه الأدوات لحماية وتعزيز مصالح مجموعة على حساب مجموعة أخرى. بين عامي 2003 و2017، تولى منصب محافظ كركوك كردي. وقد جادل الممثلون العرب والتركمان طويلاً لصالح تدوير المناصب الإدارية الرئيسية بين المكونات

---

[77] تغريدة للمحلل في مجموعة الأزمات سام هيلر، AbuJamajem@، 8:09 صباحاً، 23 نيسان/أبريل 2020. انظر أيضاً سام هيلر، "عند قياس عودة تنظيم الدولة الإسلامية، استخدموا المقياس الصحيح"، تعليق لمجموعة الأزمات، 13 أيار/مايو 2020؛ Zhelwan Z. Wali, "ISIS kills five Iraqi security members in Kirkuk, Diyala: government", *Rudaw*, 20 April 2020؛ وتقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 207، **تحاشي عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى النشاط في العراق وسورية**، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[78] بسبب امتداد نشاط تنظيم الدولة من الحويجة إلى مخمور، وبالعكس، فإن اللجنة الأمنية المكلفة من قبل رئيس الوزراء بوضع خريطة للثغرات الأمنية في المناطق المتنازع عليها ضمت محافظة كركوك وقضاء مخمور في منطقة واحدة للعمليات لأغراض عسكرية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قائد لقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، أربيل، تموز/يوليو 2019.

[79] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الجيش والبشمركة، أربيل وكركوك، تموز/يوليو 2019. انظر أيضاً Glenn A. Fine, *Operation Inherent Resolve: Lead Inspector General Report to the United States Congress*, 1 April-30 June 2019.

[80] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني محلي، الحويجة، آذار/مارس 2019.

[81] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رئيس بلدية الحويجة، الحويجة، آذار/مارس 2019. وقال إنه على علم بمحاولة واحدة للوساطة في النزاعات المحلية، أجرتها 'سند'، وهي منظمة عراقية، لكنها لم تستمر. طبقاً لرئيس البلدية، فإن نحو 70% من مهجري الحويجة عادوا إلى منازلهم. وأولئك الذين ما يزالون مهجرين إما أجّلوا عودتهم لأنهم وجدوا عملاً في المدن أو أنهم لا يمتلكون الموارد الضرورية لبناء منازلهم. مجموعة أصغر لا تستطيع العودة بسبب الشكوك بارتباطها بتنظيم الدولة، استناداً إلى نظام تحقق محلي. في بعض الحالات، سُمح لأفراد عائلات مقاتلي تنظيم الدولة بالعودة لكنهم يظلون تحت المراقبة.

[82] للمزيد، انظر Toby Dodge, "Tracing the Rise of Sectarianism in Iraq after 2003", LSE Middle East Centre Blog, 29 June 2018.

[83] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، أربيل والسليمانية، تموز/يوليو 2019.

الثلاثة، لكن الأحزاب الكردية لم توافق على ذلك إطلاقاً.[84] لكن وبينما تتصارع الأحزاب الكردية فيما بينها على المرشحين، فإنها استمعت أيضاً إلى مطالب العرب والتركمان بأنه ينبغي أن يكون مرشح كردي واحد على الأقل غير حزبي.[85] الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يتمتع بدعم أقل في كركوك من الاتحاد الوطني الكردستاني ولا يستطيع الدفع بأحد مرشحيه لمنصب المحافظ، يوافق على أن المرشحين ينبغي أن يكونوا غير حزبيين؛ ويعتبر الاتحاد الوطني الكردستاني متواطئاً في الصفقة مع بغداد لاستعادة كركوك في تشرين الأول/أكتوبر 2017 ولا يستطيع أن يقبل بوجود محافظ من الاتحاد الوطني الكردستاني.[86] سياسي سابق في الاتحاد الوطني الكردستاني من كركوك تحدث عن تحدٍ إضافي؛ حيث تواصل الحزب مع عدة مرشحين محتملين عبروا عن عدم الاهتمام بالمنصب. أحد هؤلاء المرشحين قال:

> تم طرح اسمي للمنصب، وشجعني زملائي العرب والتركمان على ذلك، لكني لا أستطيع أن أكون محافظ كركوك؛ إذ يتطلب المنصب شخصية قوية قادرة على إرضاء جميع الأطراف. لقد أصبحت كركوك رهينة للعصابات من كل النواحي: عقود البنية التحتية، المناصب في المحافظة، وتهريب النفط. والجميع يريدون حصتهم. قوات الأمن والأحزاب السياسية جميعها متورطة، بما فيها حزبي أنا [الاتحاد الوطني الكردستاني]. لا تستطيع أن تنجح في مثل تلك البيئة إذا أردت أن تعمل باحترافية.[87]

كان بوسع الأحزاب الكردية استغلال ميزتها العددية في مجلس المحافظة بطلب عقد اجتماع، وضمان تحقيق النصاب وانتخاب محافظ جديد.[88] لكن هذه المناورة كانت ستتطلب عودة أعضاء المجلس من قائمة كركوك المتآخية إلى كركوك. لكن القائمة ظلت بعيدة لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني ما يزال يجعل عودتها إلى كركوك مشروطة بانسحاب القوات الاتحادية من بلدات المحافظة وما يسميه "تطبيع" وضعها الأمني.

عضو في الاتحاد الوطني الكردستاني اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني باستغلال الوضع الأمني ذريعة لمنع مسؤوليه من العودة إلى كركوك.[89] يفضل الاتحاد الوطني الكردستاني أن يبقى نشطاً في كركوك، رغم أنه يعتبر الوجود الظاهر للقوات الاتحادية غير ضروري والتركيبة ذات الأغلبية العربية في هذه القوات غير مقبولة. وشرح عضو الاتحاد الوطني الكردستاني الوضع قائلاً:

> هنا ترى الفرق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. نحن لن نغادر هذه المنطقة، لأن لنا عمقاً تاريخياً هنا، وهو ما لا يدركه الحزب الديمقراطي الكردستاني. لقد عشنا هنا لأجيال. وقاعدة حزبنا كبيرة، ولدينا علاقات وثيقة مع جيراننا العرب والتركمان. أخبرني، متى كانت آخر مرة زار فيها أحد أفراد عائلة بارزاني هذه المنطقة؟[90]

وهكذا يبدو أن المأزق حول منصب المحافظ ناجم عن التنافس الكردي الداخلي على النفوذ أكثر منه عن وجود القوات الاتحادية. ولكسر هذا المأزق، سعى الاتحاد الوطني الكردستاني إلى صفقة مع السياسيين العرب والتركمان دون الحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن زعماء المكونين رفضا ذلك. عضو تركماني سابق في مجلس المحافظة شرح أن إقصاء الحزب الديمقراطي الكردستاني سيحدث أثراً عكسياً، بالنظر إلى أنه سيشجع الحزب على إفساد العملية السياسية في كركوك إما مباشرة أو من خلال تحالفاته مع قوى في بغداد. وأوجز ذلك بقوله: "إذا لم يكن هناك سلام بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، لن يكون هناك سلام في كركوك".[91] لكن حتى إذا استمر المأزق، ينبغي أن يكون من الممكن معالجة الوضع الأمني على الأقل، وهو وضع عاجل ويتجاوز وجود محافظ بكامل الصلاحيات.

---

[84] المناصب الثلاثة هي منصب المحافظ، ورئيس مجلس المحافظة ونائب المحافظ. وقد اقترح نظام التدوير، الذي يحتفظ بموجبه كل مكون بأحد المناصب الثلاثة لمدة سنتين، في المفاوضات المتتالية التي قادتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على مدى سنوات، لكنها تواجه دائماً مقاومة شديدة من السياسيين الأكراد. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين من كركوك، بغداد وكركوك، تموز/يوليو 2019.

[85] لقد عبر الممثلون العرب والتركمان دائماً عن هواجسهم من محافظ كردي مثل نجم الدين كريم سيكون عرضة للضغوط من الاتحاد الوطني الكردستاني و/أو الحزب الديمقراطي الكردستاني. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء مجلس نواب عرب وتركمان وأعضاء في مجلس المحافظة، بغداد وكركوك، آذار/مارس وتموز/يوليو 2019.

[86] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل، 2019.

[87] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي سابق في الاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، أيلول/سبتمبر 2019.

[88] بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سائر أنحاء العراق، صوت مجلس النواب في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019 على حل جميع مجالس المحافظات، ما يعني أن الهيئات التي تختار المحافظين ليست موجودة حالياً. والقانون غير واضح حول الوسائل البديلة لتنصب المحافظين.

[89] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في الاتحاد الوطني الكردستاني، كركوك، تموز/يوليو 2019.

[90] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في الاتحاد الوطني الكردستاني، كركوك، تموز/يوليو 2019. آل برزاني هم العائلة الحاكمة الوحيدة في كردستان العراق، خصوصاً بعد وفاة زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، جلال طالباني الذي حدثت وفاته أيضاً في تشرين الأول/أكتوبر 2017.

[91] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو تركماني سابق في مجلس المحافظة، كركوك، تموز/يوليو 2019.

III. النفط والأمن في كركوك

تشكل إدارة الأمن في كركوك محوراً لنقاش حيوي، غير رسمي أحياناً على المستوى المحلي، والوطني والدولي. محلياً، يسعى ممثلو الأحزاب السياسية إلى تحقيق التوازن بين مطالب المكونات وأهدافهم هم وأهداف حماتهم الخارجيين؛ فلجميع المكونات الثلاثة صلات بلاعبين خارجيين، سواء كانت الحكومة الاتحادية أو حكومة إقليم كردستان، بل أيضاً قوى أجنبية مثل تركيا، وإيران والولايات المتحدة. تتداخل الولاءات الخارجية مع التماسك الداخلي لكل مكون، ما يعقّد الحسابات القائمة على الانتماء الإثني والتي يقيس على أساسها اللاعبون المحليون أي خطوة إلى الأمام وتعيق الحلول بين المكونات.[92] وتتجلى التعقيدات في أوضح صورها في غياب قوة أمنية في كركوك تعطي أولوية متساوية لسلامة جميع المواطنين.

على المستوى الوطني، بغداد وأربيل كلتاهما مدفوعتان بشكل رئيسي بهواجس تتعلق بالأرض. بالنسبة لبغداد، فإن التمسك بكركوك مسألة محافظة على سلامة الأراضي العراقية. ورغم أن إنتاج حقول نفطها لا يقترب من إنتاج تلك الموجودة في الجنوبِ، والتي تبلغ 80% من الإنتاج الكلي للعراق، فإن الحكومة الاتحادية تعارض ضم كركوك إلى إقليم كردستان، بالنظر إلى أن خسارة حقول نفطها سيضعف الموقف الكلي للعراق.[93] إضافة إلى ذلك، فإن بغداد تخشى سيناريوهات يتم فيها إما ضم كركوك إلى إقليم كردستان أو منحها حكماً ذاتياً قد ينتقل إلى محافظات عراقية أخرى تطالب بوضع خاص مشابه.[94] بالنسبة لأربيل، العكس هو الصحيح؛ حيث يعتبر القادة الأكراد أن الانفصال بدون كركوك يعني دولة مستقلة ضعيفة اقتصادياً.

لحكومة إقليم كردستان أولويتان مباشرتان. تتمثل الأولوية الأولى في إعادة اقتصاد الإقليم المثقل بالديون للوقوف على قدميه. وسيتطلب التعافي التوصل إلى اتفاق أكثر ديمومة لتقاسم العائدات مع بغداد، وهو ما كان منذ وقت طويل محور جهود بذلها نيشرفان برزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني (والآن رئيس الإقليم) عندما كان رئيساً للوزراء (2006-2009 و2012-2019). والأولوية الثانية إعادة قوات الأمن الكردية إلى كركوك. ويتبنى هذا الهدف الجناح ذو التوجهات الأمنية في الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يمثله المستشار السابق ورئيس الوزراء الحالي، مسرور برزاني، على عكس ابن عمه ذو التوجهات الاقتصادية، نيشرفان.[95]

بدت آفاق التوصل إلى اتفاقيات جديدة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان جيدة عندما كان عادل عبد المهدي رئيساً للوزراء، بالنظر إلى أن صداقة قديمة كانت تربطه بالأحزاب الكردية وقد عمل معها على نحو وثيق كوزير للنفط في حكومة سابقة (2014-2016). وكانت الحكومتان قد اتخذتا خطوات أصلاً نحو التقارب عندما كان نيشرفان برزاني ما يزال رئيساً لوزراء حكومة إقليم كردستان، ما أفضى إلى التوصل إلى تفاهم حول مخصصات موازنة 2019 التي منحتها بغداد للإقليم. التزمت أربيل بتقديم 250,000 برميل نفط يومياً لشركة تسويق النفط التابعة للدولة العراقية من حقول النفط التي تسيطر عليها، وبالمقابل وافقت بغداد على دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في حكومة إقليم كردستان.[96] بدا أن البراغماتية تحكم علاقاتهما،

[92] لقد انقسمت التحالفات الخارجية – والاعتماد الخارجي – للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تقليدياً بين تركيا وإيران، على التوالي، بشكل رئيسي بحكم الجوار الجغرافي. إضافة إلى ذلك، فإن كلا الحزبين اعتمدا بشكل كبير على الدعم الأمريكي منذ بداية عملية توفير الراحة عام 1991. كما أن العرب والتركمان منقسمون داخلياً أيضاً. فالتركمان منقسمون على أساس مذهبي (أحزاب مثل الجبهة التركمانية العراقية، ذات الأغلبية السنية وتضم شيعة علمانيين، تعتمد بشكل كبير على الدعم التركي، في حين أن الأحزاب الإسلامية الشيعية مرتبطة بحكومة بغداد، والحشد، وفي بعض الحالات بإيران). العرب، وغالبيتهم من السنة، منقسمون حسب الولاءات القبلية وبين أقلية حضرية عاشت في كركوك منذ أجيال والأغلبية الريفية التي تعيش في قضاء الحويجة وأجزاء من قضاء الدبس.

[93] Maria Lasa Ariseti, *Oil and Gas Revenue Sharing in Iraq*, Natural Resources Governance Institute, July 2016.

[94] هذا النقاش يجري أيضاً في البصرة، رغم أنه ليس بحيوية النقاش الجاري في كركوك. *Iraq Oil Report*, 11 April 2019. انظر أيضاً Reidar Visser, *Basra, the Failed Gulf State: Separatism and Nationalism in Southern Iraq* (London, 2005).

[95] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، مع مستشار لرئيس حكومة إقليم كردستان، تموز/يوليو 2019. مسرور بارازاني هو ابن الرئيس السابق مسعود بارازاني، ونيشرفان ابن شقيق مسعود، مستشار حكومة إقليم كردستان هو رئيس مجلس الأمن في إقليم كردستان. هذه المؤسسة، التي تأسست في عام 2011، هي الهيئة التي تنسق عمل جميع الأجهزة الأمنية والاستخبارية في الإقليم. ومنذ تعيين مسرور رئيساً للوزراء في حزيران/يونيو 2019، لم يحل محله أحد بصفة مستشار.

[96] "New budget hikes spending, including windfall for KRG", *Iraq Oil Report,* 25 January 2019.

إلا أن المشاكل ظلت قائمة. نحو نهاية فترته رئيساً للوزراء أوقف عبد المهدي تحويل الرواتب إلى الإقليم مع انخفاض أسعار النفط وعدم مساهمة حكومة إقليم كردستان بالحصة التي وافقت عليها من إنتاجها النفطي.[97]

رغم الخلافات على مخصصات الموازنة، فإن المحادثات حول الإدارة الأمنية كانت مستمرة على أعلى مستوى عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في العراق في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2019. في بداية العام، شكل عبد المهدي لجنة لمراجعة الثغرات الأمنية في المناطق المتنازع عليها. وضمت اللجنة رئيس أركانه، محمد علي الهاشمي، ومعاون رئيس الأركان للعمليات عبد الأمير يار الله ووزير داخلية حكومة إقليم كردستان حينذاك كريم سنجاري. اللجنة بدورها شكلت ست لجان فرعية مشتركة لتغطية قطاعات محددة في المنطقة الواقعة بين خانقين على الحدود الإيرانية وسنجار على الحدود السورية. في حزيران/يونيو 2019، اقترحوا هيكليات قيادة جديدة لكل منها.[98] في الوقت نفسه، يسرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق محادثات بين أعضاء مجلس محافظة كركوك وأعضاء في مجلس النواب للتوصل إلى اتفاقيات حول الإدارة والأمن، من بين ملفات أخرى. إن ضمان تلاقي هذين المسارين بحيث تدعم السياسة الاتحادية وتكمل الاتفاقيات المحلية سيكون محورياً لنجاح الترتيبات الأمنية الجديدة في كركوك.

على المستوى الدولي، تعد سلامة أراضي العراق هاجساً كبيراً لإيران وتركيا، اللتان تصارعان ضد مطالب انفصالية في المناطق الكردية في كل منهما. كركوك جذابة – وليس فقط بسبب الإمكانات الكامنة لنمو اقتصادها القائم على النفط والغاز. كما أنها أيضاً حجر الزاوية في عراق موحد، على الأقل طالما ظلت شركة تسويق النفط العراقي تبيع نفطها في الخارج. في عام 2008، عندما كانت الأحزاب الكردية تهيمن على كركوك، توصلت حكومة إقليم كردستان إلى اتفاق مع أنقرة. ما أرعب بغداد حينذاك أن وزير الخارجية التركية حينها أحمد داوود أوغلو، اتفق مع حكومة إقليم كردستان على ضخ النفط، بما في ذلك من قبة خرمالا التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني – وهي جزء من حقل نفط كركوك – إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط عبر خط أنابيب يمر بإقليم كردستان، وبذلك يلتف على خط الأنابيب العراقي إلى جيهان وكذلك على شركة تسويق النفط العراقي. عندما وصل تنظيم الدولة الإسلامية إلى المشهد في عام 2014، دمر خط الأنابيب العراقي، وعندها لم يعد لبغداد خيار سوى تصدير نفط كركوك عبر خط أنابيب حكومة إقليم كردستان. ساعد نشوء سوقي نفط منفصلين في العراق، لكل منهما خط عائدات منفصل، على منح اقليم كردستان الجرأة للدفع باتجاه الاستقلال.[99]

في أعقاب الاستفتاء على الاستقلال الذي جرى في عام 2017، فقدت الأحزاب الكردية السيطرة على كركوك وحقولها النفطية، باستثناء قبة خرمالا، التي ظلت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني. علاوة على ذلك، ما تزال بغداد بحاجة خط الأنابيب الكردي لتصدير نفط كركوك إلى تركيا، ما يضمن دوراً للحزب الديمقراطي الكردستاني في النقاشات في بغداد حول المحافظة. علاوة على ذلك، وفي حين أن إيران عارضت بقوة إجراء الاستفتاء ودعمت قرار رئيس الوزراء العبادي إرسال القوات الاتحادية إلى كركوك، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني سرعان ما اتخذ خطوات لإصلاح علاقاته مع طهران. رغم قرب طهران القديم من الاتحاد الوطني الكردستاني، فإن إيران والأحزاب الشيعية الرئيسية الحليفة لها في بغداد تنزع إلى اعتبار الحزب الديمقراطي الكردستاني شريكاً أكثر قوة وموثوقية في كردستان. ولذلك فمن غير المرجح أن يتم تجاهل مصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال النقاشات حول الترتيبات الأمنية في كركوك، حتى لو لم تؤدي المحادثات إلى عودة دائمة للبشمركة والأسايش إلى كركوك، كما يرغب الحزبان الكرديان. مسؤول رفيع في الحشد مقرب من إيران لاحظ قائلاً:

عندما تدخل في اتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فإنهم ينفذونه. الاتحاد الوطني الكردستاني منقسم وتجد أن أحد أطرافه يعمل ضد الطرف الآخر. في وضع كهذا، مع من تختار التعامل؟[100]

---

[97] "Baghdad puts KRG budget transfer in the crosshairs", *Iraq Oil Report*, 23 April 2020. مسؤول اتحادي جادل بأن حكومة إقليم كردستان كانت تستغل الوضع الحرج لحكومة عبد المهدي القائمة على المساومات بسبب العقوبات الأمريكية على إيران لتحاشي الالتزام باتفاق لم يعجبها. رداً على ذلك، حاول أعضاء مجلس النواب في بغداد التصويت على تجميد الدفعات لحكومة إقليم كردستان. تدخل رئيس الوزراء لمنع البرلمان من وضع التصويت المقترح على جدول الأعمال. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في مكتب رئيس الوزراء، بغداد، تموز/يوليو 2019. ولذلك فإن موازنة عام 2020، التي تنتظر حكومة جديدة، أقل منفعة لإقليم كردستان.

[98] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين اتحاديين ومن الإقليم، بغداد وأربيل، تموز/يوليو 2019.

[99] في عام 2013، بدأت تركيا بنقل عائدات مبيعات النفط العراقي مباشرة إلى حكومة إقليم كردستان. Daniel Dombey, "Turkey agrees energy deal with Kurdish north Iraq", *Financial Times*, 13 May 2013.

[100] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في الحشد، بغداد، تموز/يوليو 2019.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن التنافس الداخلي العراقي على كركوك لا يعد هاجساً رئيسياً. دبلوماسي أمريكي شرح أن واشنطن ستدعم أي ترتيب أمني تقبل به جميع القوى السياسية في المحافظة، شريطة أن يحظى أيضاً بقبول القيادتين في بغداد وأربيل. أولويتا واشنطن الرئيسيتان هما استئصال بقايا تنظيم الدولة الإسلامية وكبح النفوذ الإيراني. وكلاهما تحققان على النحو الأفضل من خلال هيكلية أمنية مشتركة فعالة، تشمل القوات الكردية والاتحادية إضافة إلى مكون محلي قوي، يزيل المنطقة الرمادية التي يعمل فيها الحشد.[101]

[101] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أمريكي، بغداد، تموز/يوليو 2019.

IV. خيارات لترتيب أمني جديد

يهيمن خياران للإصلاح على النقاش الأمني في كركوك. يتمثل الأول في إيجاد آلية كردية – اتحادية شبيهة بالنموذج الذي دشنه الجنرال الأمريكي ريموند اوديرنو في عام 2009؛ والثاني يمكن أن يضيف إلى هذا النموذج قوة متعددة الإثنيات مجندة محلياً. لقد تم التفاوض حول هذين الخيارين على مسارين مختلفين: محادثات بين وفود رفيعة المستوى مكونة من مسؤولين أمنيين من بغداد وأربيل، ونقاشات قادتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تجمع ممثلين سياسيين لمختلف المكونات الموجودة في كركوك. بدأ كلا المساران في مطلع عام 2019 بعد تشكيل رئيس الوزراء عادل عبد المهدي حكومته الأولى. إلا أن النقاشات تعثرت بسبب الاحتجاجات الشعبية في بغداد وأجزاء أخرى من البلاد، وما تبعها من استقالة الحكومة. الآن وقد استلم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مهام منصبه، من المرجح أن تعطى الأولوية لقضايا قصيرة الأجل، مثل العجز المالي الحاد في البلاد.

من المرجح أن يكون الخيار الثاني الأكثر ملاءمة لتهدئة التوترات على المدى البعيد، لكنه مستحيل في ظل الظروف الراهنة في بغداد. فهو سيتطلب إطاراً قانونياً وموارد مالية أكبر بكثير من الخيار الأول، إضافة إلى أنه سيتطلب موافقة الحكومة الاتحادية.

بالنظر إلى أن ثمة خطوات فورية ضرورية لمعالجة انعدام الفعالية الأمنية في كركوك، ينبغي على بغداد اللجوء إلى الخيار الأول الآن، بينما تحضر الأرضية للخيار الثاني. وينبغي أن تنشر الجيش في المحافظة بدلاً من الشرطة الاتحادية والحشد، والاتفاق أيضاً على آلية تنسيق مع البشمركة. في الحد الأدنى، ينبغي أن تضمن أن يكون القادة الذين تنشرهم محترفين، بالنظر إلى أن سلوكهم يؤثر على العلاقات مع السكان المحليين وكذلك على مستوى التعاون مع القوات الأخرى. كما ينبغي أن تعبر عن دعمها لأن يتم في المستقبل تأسيس قوة أمنية محلية متعددة الإثنيات في كركوك؛ حيث إن إرسال هذه الإشارة سيمهد الطريق لنقاشات حول تشكيل مثل هذه القوة في النهاية حالما تتحسن الظروف في بغداد.

آ. الخيار 1: إعادة إحياء الإدارة الأمنية المشتركة

لقد وُجدت الإدارة الأمنية المشتركة للأمن من قبل بغداد وأربيل بأشكال مختلفة منذ أسست الولايات المتحدة ما يسمى بالآليات الأمنية المشتركة في ديالى وكركوك عام 2009. في الحد الأدنى، شمل هذا الترتيب غرف عمليات مشتركة للتنسيق وجمع المعلومات الاستخبارية على المستوى المحلي بين الجيش العراقي والبشمركة، إضافة إلى اللاعبين الأمنيين الآخرين في أي منطقة بعينها. ثمة نسخة أكثر طموحاً، وجدت أحياناً بين عام 2009 وانسحاب القوات الأمريكية في عام 2011، تضمنت نقاط تفتيش، ودوريات وعمليات مشتركة.[102] حتى بعض الانسحاب الأمريكي، شاركت البشمركة مع الجيش في عمليات تستهدف القوى التي سبقت تنظيم الدولة الإسلامية في الظهور خارج حدود إقليم كردستان (أي داخل المناطق المتنازع عليها)، وحتى خارج المناطق المتنازع عليها خلال الحرب التي تلت مع تنظيم الدولة الإسلامية، كما في معركة 2015 للسيطرة على تكريت. قبل عام 2014، احتفظت القوتان بعدة نقاط تفتيش مشتركة في كركوك على طول الخط الذي يرسم المناطق الشمالية التي تسيطر عليها البشمركة والمناطق الجنوبية التي يسيطر عليها الجيش في استمرار هش لآلية أوديرنو.[103]

بعد مرور عام على حكومة عبد المهدي، اتخذت خطوات للعودة إلى هذا النموذج. ففي أيلول/سبتمبر 2019، أصدر رئيس الوزراء أمراً تنفيذياً بضم ممثل عن البشمركة إلى مقر العمليات المشتركة في العراق، في تحرك مهم لتطبيع التعاون الأمني بين بغداد وأربيل.[104] لكن في حين أن الإجراء كان يهدف ربما إلى بناء الثقة، فإنه لم ينجز حتى الآن خارطة طريق رسمية حول كيفية تحقيق التعاون بين القوات الاتحادية والكردية على المدى البعيد.

مع عمل بغداد على معالجة القضايا الأمنية في سائر أنحاء البلاد، بما في ذلك الاضطرابات المدنية في المحافظات الجنوبية، فإن أولويتها الأخرى كانت إبقاء تهديد تنظيم الدولة الإسلامية بعيداً باستخدام أي قوات

[102] انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 103، Crisis Group Middle East Report N°103, *Iraq and the Kurds: Confronting Withdrawal Fears*, 28 March 2011.

[103] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين، بغداد وأربيل، آذار/مارس وتموز/يوليو 2019.

[104] "Peshmerga to have representative in Iraq's joint operations command", *Bas News*, 16 September 2019.

متوفرة؛ ولم تخصص الموارد لتحقيق توازن أمني يتلاءم مع الظروف الخاصة السائدة في كركوك.[105] اتفاق تم التوصل إليه في حزيران/يونيو 2019 بين بغداد وأربيل لاستبدال الشرطة الاتحادية بالجيش العراقي لم يوضع موضع التنفيذ بعد.[106]

الممثلون العرب والتركمان في كركوك، خصوصاً السنة، متخوفون من الخطط المستقبلية فيما يتعلق بوجود البشمركة، خصوصاً وأنهم استُبعدوا عن المفاوضات بين بغداد وأربيل. ويرون أن مصالح الكرد المحليين تتم رعايتها من قبل حكومة إقليم كردستان في أربيل، بينما لا يعتبرون الحكومة التي يهيمن عليها الإسلاميون الشيعة في بغداد تمثلهم.[107]

لقد رفض القادة العرب والتركمان على حد سواء فكرة العودة إلى نموذج أوديرنو الذي يضم البشمركة إلى المقر المتقدم للعمليات المشتركة في كركوك، لأنهم يعتبرون مثل هذه الخطوة مدخلاً للأحزاب الكردية كي تفرض سيطرتها في النهاية على كركوك. ورغم أنهم يقولون إنهم يرحبون بالتعاون بين القوات الاتحادية والقوات الكردية على طول الحدود مع إقليم كردستان، فإنهم يرفضون أي وجود للبشمركة داخل محافظة كركوك، ويشيرون إلى أن التعريف الدستوري لهذه القوات هو أنها "حرس إقليم كردستان".[108] لكن من منظور محاربة التمرد المسلح، فإنه ليس من المنطقي استبعاد البشمركة عن المقر المتقدم لأن هذه الوحدات راكمت تجربة واسعة ولديها معلومات استخبارية في هذه المناطق عندما كانت تسيطر على جزء كبير من المحافظة في الفترة 2014-2017.

قد يكون هناك وسائل لسد الثغرات المكانية بين القوات الكردية والاتحادية وفي الوقت نفسه إظهار الحساسية للهواجس العربية والتركمانية. على سبيل المثال، لمعالجة قضية القوات الكردية المسيسة، وافقت حكومة إقليم كردستان على أن تقتصر على نشر وحدات بشمركة مشتركة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تحت قيادة وزارة شؤون البشمركة، بدلاً من إرسال أي من الألوية 70-80 وجميع أفرادها من الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الاتحاد الوطني الكردستاني، كجزء من المقر المتقدم لقيادة العمليات المشتركة في كركوك.[109] العرب والتركمان في كركوك رفضوا ذلك، لأنهم لا يعتقدون أن أي وجود للبشمركة يمكن أن يكون غير مسيس بما يكفي.[110] قد تكون إحدى طرق التغلب على غياب التمثيل العربي والتركماني في قيادة القوة المشتركة بين الجيش والبشمركة هو ضم حضور عربي وتركماني مدني، كما كان الحال في الأيام الأولى للآلية الأمنية المشتركة، عندما كان أعضاء مجلس المحافظة يحضرون الاجتماعات الأسبوعية في مركز التنسيق المشترك في كركوك.

كما ينبغي على بغداد التفكير في الحد من وجودها العسكري في المناطق الحضرية في الأماكن الذي يكون ذلك فيها ممكناً، خصوصاً في مدينة كركوك، ووضع القواعد والمقرات خارج مركز القضاء، وفي الوقت نفسه تحويل مسؤوليات الأمن إلى الشرطة المحلية. لكن في الوقت نفسه، ينبغي على السلطات إعادة بناء قدرات الشرطة المحلية – وهو مشروع طويل الأمد – لأن هذه القوة عانت من الإهمال في التدريب، والعتاد والتنظيم، وغير قادرة على مواجهة تهديد تنظيم الدولة الإسلامية في المدن والبلدات.

ب. الخيار 2: تعزيز الأمن بقوة محلية متعددة الإثنيات

خيار أكثر طموحاً – وقد يكون الأفضل – ظهر في المحادثات التي قادتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على مدى العام الماضي، أي تشكيل قوة متعددة الإثنيات يتم تجنيد 6,000-10,000 فرد في صفوفها لتعزيز الآلية الأمنية المشتركة المقترحة المكونة من الجيش والبشمركة. يمكن لهذه القوة أن تغطي ما يسمى بالطبقة الثانية من الأمن، حيث الطبقة الأولى تتكون من الشرطة البلدية والطبقة الثالثة من دوريات الجيش والبشمركة على حدود المحافظة. ويمكن لهذه القوة أن تتمتع بتفويض القيام بأعمال الشرطة مع قدرات عسكرية في المناطق الريفية وعلى طول الطرق الرابطة بين المدن، وبالتالي إغلاق الفجوة بين السيطرة العسكرية على حدود المحافظة وإنفاذ القانون في المدن. تقوم بغداد بتمويل القوة من الموازنة الاتحادية، وتجند أفرادها من

[105] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في مكتب رئيس الوزراء، بغداد، تموز/يوليو 2019.
[106] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني حضر المفاوضات بين بغداد وأربيل، بغداد، تموز/يوليو 2019. ترتبط الأقلية التركمانية الشيعية الصغيرة سياسياً بأحزاب تشكل جزءاً من النظام الحاكم في بغداد.
[107] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نواب عرب وتركمان، بغداد، تموز/يوليو2019.
[108] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع برلمانيين عرب وتركمان، وأعضاء في مجالس المحافظات، بغداد، تموز/يوليو 2019. توصف البشمركة بأنها "حرس إقليم كردستان" في المادة 121، الفقرة الخامسة من الدستور العراقي.
[109] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني في الحزب الديمقراطي الكردستاني، أربيل، تموز/يوليو 2019.
[110] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع برلمانيين عرب وتركمان، بغداد، تموز/يوليو 2019.

محافظة كركوك فقط، بحيث تسمح للقوة باستيعاب مقاتلي الحشد والبشمركة المحليين على حد سواء. قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2019، كان المفاوضون قد اقترحوا تأسيس مثل هذه القوة خلال 12-18 شهراً، إذا وافق البرلمان على الموازنة المطلوبة.[111] الرئيس برهم صالح دعم المقترح، لكن رئيس الوزراء عبد المهدي لم يكن قد أقره بعد عندما استقال في تشرين الثاني/نوفمبر.[112]

جميع الأطراف المعنية بالمعضلة الأمنية في كركوك احتضنت عموماً هذا الخيار الموسع على أنه يتمتع بفرص النجاح في المحافظة على التعايش السلمي، لكن عبّر كل طرف عن تحفظاته. أحد هذه التحفظات يتعلق بالتبادلية والتتابع. أحد قادة الحشد التركمان، على سبيل المثال، قال إنه سيحل وحدته ويسمح لقوة متعددة الإثنيات بتجنيد أفرادها فقط إذا فعل القادة الأكراد الشيء نفسه.[113] علامة استفهام أخرى تتعلق بالقيادة والتحكم. القادة العرب والتركمان قالوا إنهم سيقبلون بمثل هذه القوة فقط إذا كانت بغداد تشرف عليها. أما الاتحاد الوطني الكردستاني فأشار إلى أنه يقبل بهذا الشرط، لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني قال إن القوة ينبغي أن تكون تحت سلطة المحافظة، وبالتالي سلطة المحافظِ؛ والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني كلاهما يتوقعان أن يكون محافظ كركوك القادم كردياً.[114]

نقطة خلاف أخرى تتعلق بالتركيبة الإثنية للقوة. بالنظر إلى أنه لم يتم إجراء تعداد للسكان يمكن الركون إليه منذ 1957، فإن الحجم الدقيق لكل مكون غير معروف (وربما لا يمكن معرفته، بالنظر إلى الزواج المختلط، والتعريفات المتناقضة لما يشكل الانتماء إلى مجموعة إثنية وعوامل أخرى)، فإنه سيكون هناك تحدٍ في العثور على صيغة منصفة لتوزيع نسب العضوية في هذه النقطة. الممثلون العرب والتركمان يقولون إن كلاً من المكونات الثلاثة الرئيسية ينبغي أن يحصل على حصة متساوية مقدراها 32%، مع حصول الأقلية المسيحية الصغيرة على الـ 4%، لضمان عدم شعور أي مكونين بهيمنة المكون الآخر عليه.[115] الأحزاب الكردية ترفض خطة التوزيع 32-32-32-4؛ وتقول إن الأغلبية العددية للأكراد في المحافظة تخولهم بالحصول على حصة 40% على الأقل.[116] أن مسألة النسبة حساسة جداً، وقد هيمنت على النقاشات في كركوك منذ عام 2003، بالنظر إلى أن أي نتيجة ستؤثر في توزيع وظائف القطاع العام في المحافظة، وليس فقط في الأجهزة الأمنية. وما تزال هذه النسب قيد التفاوض.

كما سيعتمد نجاح القوة أيضاً على هيكلية القيادة والتحكم فيها. ينبغي على صناع السياسات دراسة كيفية دمج مقاتلي البشمركة والحشد المحليين في مثل هذه القوة متعددة الإثنيات. لقد كان أحد المزالق في محاولات مماثلة مخاطرة نشوء فصائل قائمة على الولاءات الإثنية والحزبية؛ وبالفعل، فإن الطبيعة المسيسة لمعظم قوات الأمن العراقية تعني أن القادة يسعون غالباً لتحقيق مصالح ضيقة أكثر من سعيهم لتوفير الأمن. للتغلب على هذا التحدي، ينبغي على بغداد وأربيل العمل معاً لضمان خضوع قوات الأمن في كركوك لقيادة واحدة هي المقر المتقدم لقيادة العمليات المشتركة في كركوك. وينبغي إدماج المجندين على أساس فردي. علاوة على ذلك، ينبغي على وزارة شؤون البشمركة في حكومة إقليم كردستان نشر وحدات مختلطة فقط تحت قيادتها بدلاً من الوحدات المرتبطة بالأحزاب، مثل اللواء 70 التابع للاتحاد الوطني الكردستاني واللواء 80 التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، من أجل بناء الثقة في كركوك. وفي السياق نفسه، ينبغي على الحكومة الاتحادية أن تسحب أي قوة لا تتمتع بالثقة الشعبية؛ وبشكل خاص، ينبغي استبدال الشرطة الاتحادية ومقاتلي الحشد بالقوة متعددة الإثنيات المجندة محلياً بمرور الوقت.

علاوة على ذلك، ليس لدى قادة المكونات فكرة واضحة حول كيفية توزيع القوة جغرافياً. الممثلون العرب والأكراد يقترحون أن تعكس الوحدات التركيبة الديموغرافية لمناطق معينة، بمعنى، على سبيل المثال، أن تقوم وحدات ذات أغلبية عربية بإدارة الأمن في الحويجة. تطرح هذه الفكرة تحدياً لبنية القوة التي لم تتم تسويتها بعد؛ فهل يتم تسيير الدوريات في المناطق المنسجمة إثنياً من وحدات تتكون من نفس الإثنية، بينما تتطلب المناطق المختلطة، مثل الدبس، وداقوق وأجزاء من كركوك، وحدات مختلطة".[117]

---

[111] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو مجلس نواب حضر المحادثات التي قادتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بغداد، تموز/يوليو 2019.

[112] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار للرئيس، بغداد، كانون الأول/ديسمبر 2019.

[113] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة الحشد التركمان، بغداد، تموز/يوليو 2019.

[114] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين للعرب، والأكراد (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) وتركمان في المباحثات التي قادتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بغداد، تموز/يوليو 2019.

[115] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين عرب وتركمان في المحادثات التي قادتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بغداد، تموز/يوليو 2019.

[116] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في المباحثات التي تقودها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بغداد، تموز/يوليو 2019. مسألة الحصص حساسة جداً، وقد هيمنت على النقاشات في كركوك منذ عام 2003، بالنظر إلى أن أي حصيلة ستؤثر على توزيع وظائف القطاع العام، وليس فقط في الأجهزة الأمنية.

[117] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع برلمانيين عرب وأكراد، بغداد، تموز/يوليو 2019.

علاوة على ذلك، حتى لو قدمت بغداد الوسائل القانونية والمالية وتولت القيادة الكلية، تبقى هناك أسئلة حول من سيدرب القوة وكيف ستتم هيكلة ضباطها وأفرادها. ينبغي لتدريب وهيكلية الوحدة أن يستفيدا من الدعم الدولي ويمكن أن يتم إدماجهما في النقاشات الجارية حول مستقبل برامج تدريب القوات العراقية. وكي لا يتم تأسيس مؤسسة أمنية أخرى، فإن تفويض القوة المزدوج المزمع الشُرطي والعسكري، الشبيه بتفويض قوات أخرى تخضع لسيطرة وزارة الداخلية، يمكن أن يتم وضعه في فرع محدد في الوزارة، مع وجود وحدات فرعية تتلاءم مع المتطلبات المختلفة للمحافظة. كما أن هذا الإجراء سيضفي سمة التنوع على وزارة كانت تهيمن عليها قوة شرطة اتحادية شيعية بشكل أساسي.

هناك أيضاً قضية مستقبل الأسايش. بالنسبة للأكراد، فإن عودة البشمركة ينبغي أن تصاحبها عودة الأسايش أيضاً، إلا أن العرب والتركمان يرفضون هذا السيناريو. بالنظر إلى أن الاتحاد الوطني الكردستاني يحتفظ بمكاتبه بحكم الأمر الواقع في كركوك، فإن مسائل وجوده ومستقبل علاقته بالمؤسسات الأمنية الأخرى مسألة حساسة. وسيظهر تحدٍ مشابه إذا عاد أسايش الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى كركوك. سيكون من المنطقي التوقع أن يصر مختلف القادة في كركوك على أن تكون أي قوة أسايش كردية غير حزبية، كما يتوقعون ذلك من ألوية البشمركة.[118]

ليس هناك عقبة تعيق تشكيل قيادة مشتركة للجيش والبشمركة، إذا وافقت بغداد وأربيل على فعل ذلك. إلا أن قوة متعددة الإثنيات ستتطلب ليس فقط إطاراً قانونياً ومالياً، بل أولاً وقبل كل شيء موافقة بغداد. رغم أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق حققت تقدماً كبيراً في تطوير هذا الخيار مع زعماء كركوك في عام 2019، فإن حكومة الكاظمي لم تضع سياستها بعد في هذا الصدد. توافق مكونات كركوك على الخطوط العريضة التي ستجمع قيادة مشتركة إلى قوة متعددة الإثنيات. الآن سيكون هو الوقت المناسب لبغداد وأربيل، بدعم دولي، لوضع خارطة طريق لتأسيس هذه القوة كجزء من اعتبارات أمنية أكبر في المناطق المتنازع عليها، وسط عودة نشاط تنظيم الدولة الإسلامية إلى الظهور وإعادة تقييم دور قوات التحالف الدولي.[119]

سيكون الدعم الدولي محورياً في وضع ترتيب أمني جديد وفعّال في كركوك، ينبغي على بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق استئناف جهودها لدفع جميع الأطراف في كركوك نحو اتفاق نهائي يمكن تقديمه لحكومة الكاظمي. ويمكن للأمم المتحدة أن تعيّن مبعوثاً مهمته الإشراف على التوصل إلى اتفاقية. ويمكن للولايات المتحدة أن تدعم هذا الجهد عبر قيادتها للتحالف الدولي لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، حيث توجد بهذه الصفة في العراق منذ عام 2014.[120] كما يمكن أن تساعد في صياغة دور جديد لحلف شمال الأطلسي، الذي من المرجح أن يضطلع بمسؤولية أكبر مع تراجع عدد قوات التحالف. مهما كان تفويض هذه القوات، فإنها ينبغي أن تدعم مركز التنسيق المشترك بين الجيش والبشمركة والقوة متعددة الإثنيات التي يتم تجنيد أفرادها محلياً. وينبغي على الدول الأعضاء في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وحلف شمال الأطلسي أيضاً أن تمارس الضغوط على الأطراف المعنية على المستويين الوطني والمحلي للابتعاد عن سياسة أمنية مسيسة وذلك من خلال تقديم المساعدة الأمنية وتشجيع الإصلاحات التي تعزز قوة المؤسسات الحكومية، وليس الأحزاب السياسية التي تدعي توفير الأمن.

[118] لقد خضعت البشمركة لعملية توحيد تقودها حكومة إقليم كردستان منذ سنوات، وبقدر متفاوت من النجاح. ولا توجد هناك أجندة إصلاحية مماثلة بالنسبة للأسايش.

[119] Adnan Abu Zeed, "Back to the future on US-Iraq strategic dialogue", *Al-Monitor*, 23 April 2020.

[120] تأسس التحالف الدولي لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر 2014، بوجود أكثر من ثلاثين شريكاً في العراق، بما في ذلك الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. بحلول أواخر عام 2019، كانت الولايات المتحدة تنشر نحو 6,000 جندي ودول الاتحاد الأوروبي 3,000. "3,000 troops from 19 EU states in Iraq. Will they stay?", *EU Observer*, 8 January 2020. بعد قيام الولايات المتحدة باغتيال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في كانون الثاني/يناير 2020، صوت البرلمان العراقي بأغلبية ضئيلة على مطالبة الحكومة بأمر قوات التحالف بمغادرة البلاد.

V. الخلاصة

لقد فرضت تحديات السنوات الأخيرة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية ووصول لاعبين أمنيين جدد، ضغوطاً على التعايش في كركوك. الترتيبات الأمنية غير المستقرة ترفع التوترات بين المكونات والناجمة عن الوضع غير المسوى للمنطقة. ستكون نقاشات وضع المنطقة معقدة وستستغرق وقتاً، لكن ما من سبب يمنع العمل على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً الآن؛ أي وضع ترتيبات أمنية جديدة. ولإنجاز هذه المهمة، ينبغي على الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العمل مع أخذ الأصوات المحلية بعين الاعتبار، والاستفادة من الدعم الدولي، في جهد شامل.

إن أفضل ترتيب ممكن سيتمثل في الجمع بين الإدارة الأمنية المشتركة بين أربيل وبغداد مع قوة متعددة الإثنيات يجنَّد أفرادها محلياً في ترتيب واحد. الزعماء العرب والتركمان يعارضون بقوة الآلية الأمنية المشتركة القديمة، التي اعتمدت أكثر مما ينبغي على البشمركة ومكنت الأحزاب الكردية من فرض احتكار على الأمن عندما تخلى الجيش العراقي عن مواقعه عام 2014. وهم لا يثقون بأن بغداد ستقف إلى جانبهم خلال الأزمة القادمة. إلا أن استبعاد المكون الكردي عن الترتيب الأمني ليس خياراً عملياً؛ بالنظر إلى أن ذلك لن يكون غير منصف فقط بل سيحرم القوات الاتحادية من معارف وخبرات نظرائها الأكراد في جمع المعلومات الاستخبارية، ومحاربة التمرد المسلح وتأمين حدود المحافظة.

إن تعزيز القيادة المشتركة بين الجيش والبشمركة لتأمين حدود المحافظة بقوة متعددة الإثنيات من شأنه أن يعالج الفجوة القائمة بين إنفاذ القانون في المدن والدوريات العسكرية على طول الحدود. هذه القوة، التي ستكون مسؤولة عن المناطق الريفية والطرق الرئيسية الرابطة بين مراكز الأقضية، ينبغي أن تحل محل القوات الاتحادية العاملة في المحافظة. كما أن قوة متعددة الإثنيات يجنَّد أفرادها من المحافظة ستكون في أفضل موقع لإدارة التوترات بين المكونات المختلفة. إذا وافقت بغداد وأربيل على إنشاء مثل هذه القوة، فإن ذلك لن يساعد فقط على إبقاء كركوك آمنة، بل سيلبي المطالب المحلية بالتمثيل المنصف، وفي الوقت نفسه سيعزز قوة العلاقات بين المحافظة والعاصمة الاتحادية، وعاصمة إقليم كردستان.

كركوك/بغداد/أربيل/بروكسل، **15** حزيران/يونيو **2020**

الملحق آ: خريطة العراق

الملحق ب: المناطق المتنازع عليها في العراق

المناطق المتنازع عليها في العراق قبل تشرين الأول/أكتوبر 2017

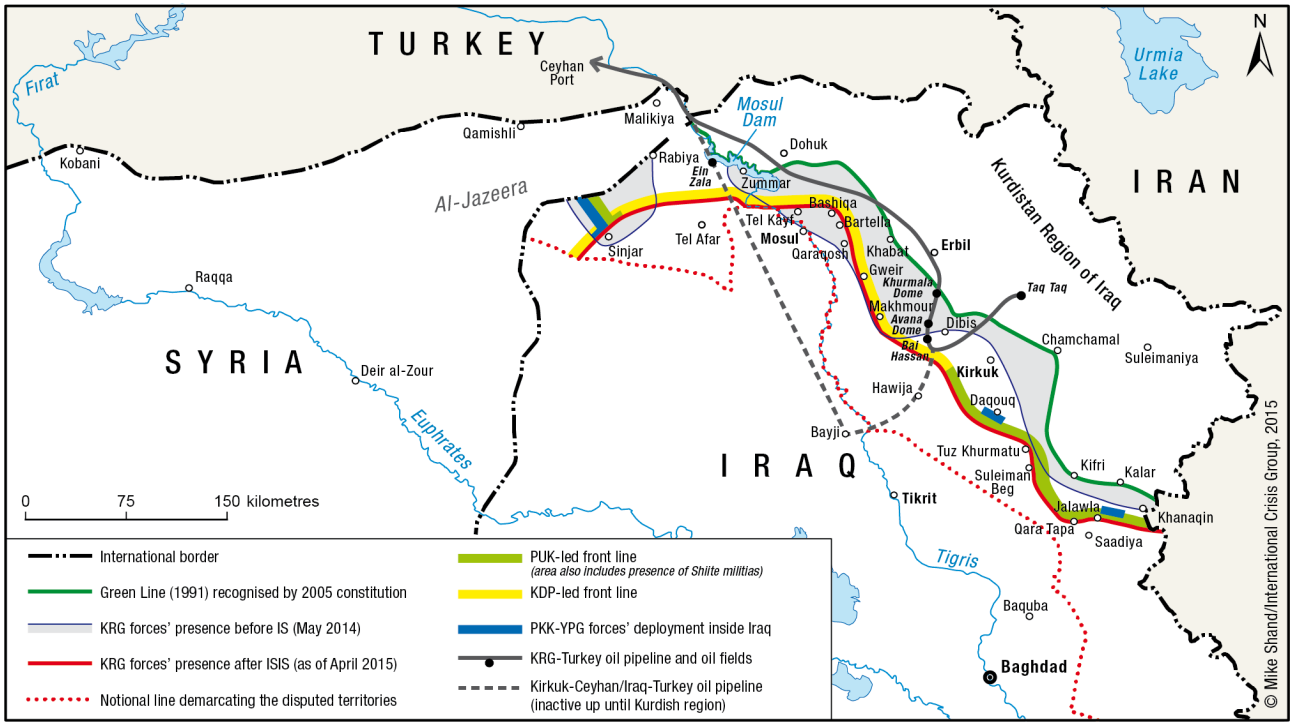

المناطق المتنازع عليها في العراق بعد تشرين الأول/أكتوبر 2017

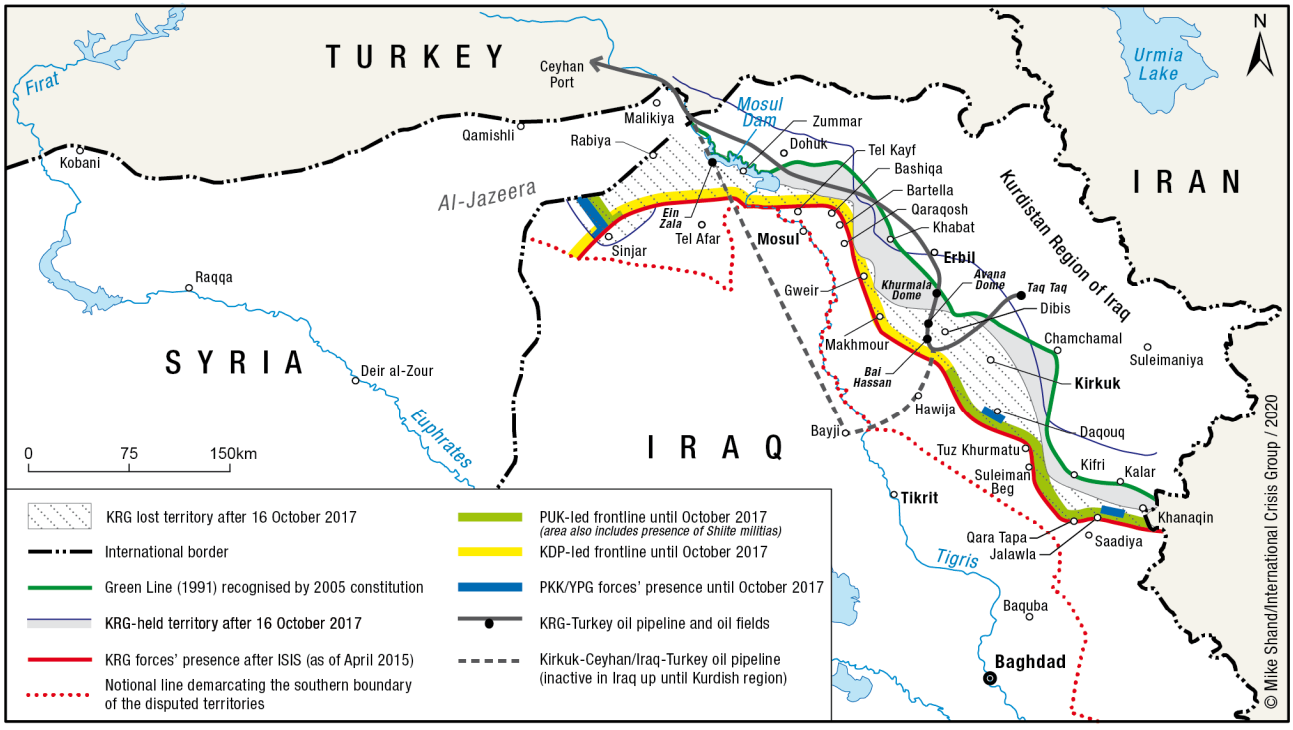

الملحق ج: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسووتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يتشارك رئاسة مجموعة الأزمات الرئيس والمدير العام التنفيذي لمجموعة فيوري ومؤسس مؤسسة رادكليف، فرانك غيوسترا، والنائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد (مارك) مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا والخليج. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-الفلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، وأديس أبابا، والبحرين، وباكو، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، وكابول، ومكسيكو سيتي، وموسكو، وسيؤول، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، دائرة الشؤون الدولية الكندية، وزارة الخارجية الآيسلندية، وزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية، وزارة خارجية إمارة ليختنشتاين، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في لوكسمبورغ، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والبنك الدولي.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة غلوبال تشالنجز، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماكآرثر، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر.

حزيران/يونيو 2020

الملحق د: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2017

Special Reports and Briefings

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Council of Despair? The Fragmentation of UN Diplomacy, Special Briefing N°1, 30 April 2019.

Seven Opportunities for the UN in 2019-2020, Special Briefing N°2, 12 September 2019.

Seven Priorities for the New EU High Representative, Special Briefing N°3, 12 December 2019.

COVID-19 and Conflict: Seven Trends to Watch, Special Briefing N°4, 24 March 2020 (also available in French and Spanish).

Israel/Palestine

Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

Averting War in Gaza, Middle East Briefing N°60, 20 July 2018 (also available in Arabic).

Rebuilding the Gaza Ceasefire, Middle East Report N°191, 16 November 2018 (also available in Arabic).

Defusing the Crisis at Jerusalem's Gate of Mercy, Middle East Briefing N°67, 3 April 2019 (also available in Arabic).

Reversing Israel's Deepening Annexation of Occupied East Jerusalem, Middle East Report N°202, 12 June 2019.

The Gaza Strip and COVID-19: Preparing for the Worst, Middle East Briefing N°75, 1 April 2020 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

The PKK's Fateful Choice in Northern Syria, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

Averting Disaster in Syria's Idlib Province, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

Saudi Arabia: Back to Baghdad, Middle East Report N°186, 22 May 2018 (also available in Arabic).

Keeping the Calm in Southern Syria, Middle East Report N°187, 21 June 2018 (also available in Arabic).

Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, Middle East Report N°188, 30 July 2018 (also available in Arabic).

How to Cope with Iraq's Summer Brushfire, Middle East Briefing N°61, 31 July 2018.

Saving Idlib from Destruction, Middle East Briefing N°63, 3 September 2018 (also available in Arabic).

Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East, Middle East Report N°190, 5 September 2018 (also available in Arabic).

Reviving UN Mediation on Iraq's Disputed Internal Boundaries, Middle East Report N°194, 14 December 2018 (also available in Arabic).

Avoiding a Free-for-all in Syria's North East, Middle East Briefing N°66, 21 December 2018 (also available in Arabic).

Lessons from the Syrian State's Return to the South, Middle East Report N°196, 25 February 2019.

The Best of Bad Options for Syria's Idlib, Middle East Report N°197, 14 March 2019 (also available in Arabic).

After Iraqi Kurdistan's Thwarted Independence Bid, Middle East Report N°199, 27 March 2019 (also available in Arabic and Kurdish).

Squaring the Circles in Syria's North East, Middle East Report N°204, 31 July 2019 (also available in Arabic).

Iraq: Evading the Gathering Storm, Middle East Briefing N°70, 29 August 2019 (also available in Arabic).

Averting an ISIS Resurgence in Iraq and Syria, Middle East Report N°207, 11 October 2019 (also available in Arabic).

Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS, Middle East Report N°208, 18 November 2019.

Ways out of Europe's Syria Reconstruction Conundrum, Middle East Report N°209, 25 November 2019 (also available in Arabic and Russian).

Steadying the New Status Quo in Syria's North East, Middle East Briefing N°72, 27 November 2019 (also available in Arabic).

Easing Syrian Refugees' Plight in Lebanon, Middle East Report N°211, 13 February 2020 (also available in Arabic).

North Africa

Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia, Middle East and North Africa Report

N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

How Libya's Fezzan Became Europe's New Border, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).

Libya's Unhealthy Focus on Personalities, Middle East and North Africa Briefing N°57, 8 May 2018.

Making the Best of France's Libya Summit, Middle East and North Africa Briefing N°58, 28 May 2018 (also available in French).

Restoring Public Confidence in Tunisia's Political System, Middle East and North Africa Briefing N°62, 2 August 2018 (also available in French and Arabic).

After the Showdown in Libya's Oil Crescent, Middle East and North Africa Report N°189, 9 August 2018 (also available in Arabic).

Breaking Algeria's Economic Paralysis, Middle East and North Africa Report N°192, 19 November 2018 (also available in Arabic and French).

Decentralisation in Tunisia: Consolidating Democracy without Weakening the State, Middle East and North Africa Report N°198, 26 March 2019 (only available in French).

Addressing the Rise of Libya's Madkhali-Salafis, Middle East and North Africa Report N°200, 25 April 2019 (also available in Arabic).

Post-Bouteflika Algeria: Growing Protests, Signs of Repression, Middle East and North Africa Briefing N°68, 26 April 2019 (also available in French and Arabic).

Of Tanks and Banks: Stopping a Dangerous Escalation in Libya, Middle East and North Africa Report N°201, 20 May 2019.

Stopping the War for Tripoli, Middle East and North Africa Briefing N°69, 23 May 2019 (also available in Arabic).

Avoiding a Populist Surge in Tunisia, Middle East and North Africa Briefing N°73, 4 March 2020 (also available in French).

Iran/Yemen/Gulf

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).

Iran's Priorities in a Turbulent Middle East, Middle East Report N°184, 13 April 2018 (also available in Arabic).

How Europe Can Save the Iran Nuclear Deal,

Middle East Report N°185, 2 May 2018 (also available in Persian and Arabic).

Yemen: Averting a Destructive Battle for Hodeida, Middle East Briefing N°59, 11 June 2018.

The Illogic of the U.S. Sanctions Snapback on Iran, Middle East Briefing N°64, 2 November 2018 (also available in Arabic).

The United Arab Emirates in the Horn of Africa, Middle East Briefing N°65, 6 November 2018 (also available in Arabic).

How to Halt Yemen's Slide into Famine, Middle East Report N°193, 21 November 2018 (also available in Arabic).

On Thin Ice: The Iran Nuclear Deal at Three, Middle East Report N°195, 16 January 2019 (also available in Farsi and Arabic).

Saving the Stockholm Agreement and Averting a Regional Conflagration in Yemen, Middle East Report N°203, 18 July 2019 (also available in Arabic).

Averting the Middle East's 1914 Moment, Middle East Report N°205, 1 August 2019 (also available in Farsi and Arabic).

After Aden: Navigating Yemen's New Political Landscape, Middle East Briefing N°71, 30 August 2019 (also available in Arabic).

Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact, Middle East Report N°206, 19 September 2019 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Four: A Requiem? Crisis Group Middle East Report N°210, 16 January 2020 (also available in Arabic and Farsi).

Preventing a Deadly Showdown in Northern Yemen, Middle East Briefing N°74, 17 March 2020 (also available in Arabic).

Flattening the Curve of U.S.-Iran Tensions, Middle East Briefing N°76, 2 April 2020.

The Urgent Need for a U.S.-Iran Hotline, Middle East Briefing N°77, 23 April 2020 (also available in Farsi).

The Middle East between Collective Security and Collective Breakdown, Middle East Report N°212, 27 April 2020 (also available in Arabic).

الملحق هـ: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

PRESIDENT & CEO

Robert Malley
Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

CO-CHAIRS

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Group; Founder, Radcliffe Foundation

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Gérard Araud
Former Ambassador of France to the U.S.

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Ahmed Charai
Chairman and CEO of Global Media Holding and publisher of the Moroccan weekly *L'Observateur*

Nathalie Delapalme
Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

Hailemariam Desalegn Boshe
Former Prime Minister of Ethiopia

Alexander Downer
Former Australian Foreign Minister and High Commissioner to the United Kingdom

Sigmar Gabriel
Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

Hu Shuli
Editor-in-Chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Nasser al-Kidwa
Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

Bert Koenders
Former Dutch Minister of Foreign Affairs and Under-Secretary-General of the United Nations

Andrey Kortunov
Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev
Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Tzipi Livni
Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

Helge Lund
Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Susana Malcorra
Former Foreign Minister of Argentina

William H. McRaven
Retired U.S. Navy Admiral who served as 9th Commander of the U.S. Special Operations Command

Shivshankar Menon
Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

Naz Modirzadeh
Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Federica Mogherini
Former High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy

Saad Mohseni
Chairman and CEO of MOBY Group

Marty Natalegawa
Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

Meghan O'Sullivan
Former U.S. Deputy National Security Adviser on Iraq and Afghanistan

Thomas R. Pickering
Former U.S. Under-Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Ahmed Rashid
Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

Juan Manuel Santos Calderón
Former President of Colombia; Nobel Peace Prize Laureate 2016

Wendy Sherman
Former U.S. Under Secretary of State for Political Affairs and Lead Negotiator for the Iran Nuclear Deal

Ellen Johnson Sirleaf
Former President of Liberia

Alexander Soros
Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Jonas Gahr Støre
Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Jake Sullivan
Former Director of Policy Planning at the U.S. Department of State, Deputy Assistant to President Obama, and National Security Advisor to Vice President Biden

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt
CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL
A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE
BP
Eni
Shearman & Sterling LLP
White & Case LLP

INDIVIDUAL
(2) Anonymous
David Brown & Erika Franke
The Edelman Family Foundation
Stephen Robert
Alexander Soros
Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL
Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE
(1) Anonymous
APCO Worldwide Inc.
Chevron
Edelman UK & Ireland
Equinor
M&C Saatchi World Services
Ninety One
Shell
Tullow Oil plc
Warburg Pincus

INDIVIDUAL
(3) Anonymous
Mark Bergman
Stanley Bergman & Edward Bergman
Herman De Bode
Ryan Dunfield
Tanaz Eshaghian
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Geoffrey Hsu
David Jannetti
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
Samantha Lasry
Lise Strickler & Mark Gallogly Charitable Fund
The Nommontu Foundation
Brian Paes-Braga
Kerry Propper
Duco Sickinghe
Nina K. Solarz
Raffi Vartanian

AMBASSADOR COUNCIL
Rising leaders from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Christina Bache
Alieu Bah
Amy Benziger
James Blake
Thomas Cunningham
Matthew Devlin
Sabrina Edelman
Sabina Frizell
Andrei Goldis
Sarah Covill
Lynda Hammes
Joe Hill
Lauren Hurst
Reid Jacoby
Arohi Jain
Tina Kaiser
Jennifer Kanyamibwa
Gillian Lawie
David Litwak
Christopher Louney
Madison Malloch-Brown
Megan McGill
Hamesh Mehta
Clara Morain Nabity
Gillian Morris
Katera Mujadidi
Duncan Pickard
Lorenzo Piras
Betsy (Colleen) Popken
Sofie Roehrig
Perfecto Sanchez
Rahul Sen Sharma
Chloe Squires
Leeanne Su
Sienna Tompkins
AJ Twombly
Theodore Waddelow
Zachary Watling
Grant Webster
Sherman Williams
Yasin Yaqubie

SENIOR ADVISERS
Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Celso Amorim
Óscar Arias
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Nahum Barnea
Kim Beazley
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Lakhdar Brahimi
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Sheila Coronel
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Stanley Fischer
Carla Hills
Swanee Hunt
Wolfgang Ischinger
Aleksander Kwasniewski
Ricardo Lagos
Joanne Leedom-Ackerman
Todung Mulya Lubis
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Roza Otunbayeva
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Surin Pitsuwan
Fidel V. Ramos
Olympia Snowe
Javier Solana
Pär Stenbäck